جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكره داخليه رقم (٢٣١)

التخطيط القطاعي الزراعي

اعداد

الدكتور كمال احمد الجبوري

مايو ١٩٧٢

١ شارع
طريق صلاح سالم
القاهرة

المحتويات

		صفحة
أولا :	الزراعه والتنمية الاقتصاديه :	
	١ ـ مفهوم التنمية الاقتصادية	١
	٢ ـ النماذج العلمية للتنمية	٢
	٣ ـ دور الزراعه فى التنمية الاقتصاديه	١٣
ثانيا :	تخطيط التنميه الزراعيه :	٢٣
	١ ـ مفهوم التخطيط	٢٣
	٢ ـ الاهداف العامه للتخطيط	٢٥
	٣ ـ أسس اختيار مشروعات خطة التنميه	٤٤
	٤ ـ مشاكل التخطيط	٥٠
ثالثا :	التجربه التخطيطيه لقطاع الزراعه فى مصر :	٥٦
	١ ـ مقدمه	٥٦
	٢ ـ الخطه القوميه الخمسيه الاولى	٥٧
	٣ ـ قطاع الزراعه فى الخطه القوميه الخمسيه الاولى	٦٠
	٤ ـ الخطه القومية الثانيه	٦٤
	٥ ـ قطاع الزراعه فى الخطه القوميه الثانيه	٦٦
المراجع		٦٩

الزراعة ودورها فى التنمية الاقتصادية

مفهوم التنمية الاقتصادية :

تمثل التنمية الاقتصادية بابعادها المختلفة المعركة الشاقة الطويلة التى تواجه الدول النامية بعد ان قاست طويلا من التخلف بصوره المختلفة فى ظل الاستعمار البغيض . لهذا فان الدول النامية فى سعيها الطويل الشاق نحو التنمية الاقتصادية ، تستهدف الاستقلال الاقتصادى والتحرر الاجتماعى لتدعم بهما استقلالها السياسى الذى فازت به حديثا ، لان الاستقلال السياسى لايمكن ان يكون حقيقيا الا اذا امكن للمجتمع ان يدعمه ويسانده بالقدرة الاقتصادية الذاتية وبالتطور الاجتماعى المستمر والضرورى بما يتفق ومتطلبات التنمية .

والتعريف بالتنمية الاقتصادية يتطلب الكثير من الدقة فقد يراها البعض انها قاصرة على التقدم او التطور الاقتصادى ولكنها فى الحقيقة شاملة ايضا التغير والتطور الاجتماعى اللازم لتدعيم واستمرار التقدم الاقتصادى . لذا فان التنمية بمفهومها العام عملية متكاملة .. مستمرة مخططة ... جماعية .

ويشير التكامل هنا الى ان التنمية عملية متكاملة لكل جوانبها الوظيفية اى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولكل مستوياتها الجغرافية اى القومية والاقليمية والمحلية ولكل ابعادها الزمنية اى الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى .

كما يشير الاستمرار والتخطيط هنا الى ان التنمية Development عملية مستمرة مخططة وهذا مايميزها عن النمو Growth الذى قد يتحقق تلقائيا ولفترة زمنية معينة ثم لايلبث أن يتوقف ، ولكن الاستمرار الذى يستهدف فى المدى الطويل نموا ذاتيا للاقتصاد القومى يتطلب ان يكون مخططا . واذا نظرنا الى التخطيط كأسلوب انمائى نجد انه نقيض التلقائية ، فهو يعتمد على التنبؤ بالمستقبل من خلال الواقع والاستعداد المستمر له بما يتاح للمجتمع من موارد وامكانيات وطاقات وما تتطلبه الجماهير من احتياجات ورغبات .

كما تشير الجماعية الى ان التنمية عملية جماعية ، اى انها من اجل الجميع ولابد ان يساهم فيها الجميع . وبديهى فان الجماهير لايمكن ان تعطى الجهد والعرق والمال الا اذا آمنت بأن التنمية يجنى ثمارها السواد الاعظم من الشعب وان كل من الجماهير يأخذ على اساس ما يعطى من جهد وعمل ، وهذا ما يميز التنمية بكل فلسفتها واهدافها الاقتصادية والاجتماعية عن النمو الاقتصادى Economic growth او التقدم الاقتصادى Economic Progress الذى قد يستهدف تطوير وتحسين الاداء الاقتصادى لعناصر الانتاج المتاحة للمجتمع دون الارتباط بالجوانب الاجتماعية . لهذا فان الجانب الاقتصادى للتنمية الذى يتمثل فى نمو الدخل القومى يستهدف اساسا تحقيق فائضا ماديا يمكن به النهوض بالمجتمع ثقافيا واجتماعيا . اى بصورة اخرى فان الشق الاقتصادى للتنمية رغم اهميته وكونه هدفا اساسيا فى المراحل المختلفة للتنمية لايلبث ان يكون وسيلة للنهوض بالمجتمع وتحطيم اغلال تخلفه الاجتماعى والثقافى .

من هذا التعريف الموجز للتنمية ، تتضح حقيقة بارزة وهى ان نجاح عملية التنمية يتوقف على مدى التكامل والتنسيق بين الشق الاقتصادى والشق الاجتماعى لها ، اى بين تطوير وتحسين الاداء الاقتصادى لمختلف انشطة وقطاعات الاقتصاد القومى بما يحقق الكفاية الاقتصادية وبين تغيير وتطوير البنيان الاجتماعى والثقافى للمجتمع بما يحقق العدالة الاجتماعية. ولاجدال فى هذه الحقيقة فما الكفاية والعدل الا هدفا ساميا تدعو اليه كل الدول باختلاف انظمتها الاقتصادية والسياسية ، حتى لو اختلفت هذه الدول فى مدى تفضيل الكفاية او العدل طبقا لطبيعة النظام الاقتصادى والتنظيم السياسى السائد فى كل منها .

النماذج العلمية للتنمية :

اتجه الكثير من الاقتصاديين المهتمين بالتنمية الاقتصادية الى دراسة طبيعة المراحل المختلفة للتنمية فى الدول النامية ، وقدموا العديد من النماذج العلمية كمحاولة لتوضيح ميكانيكية عملية التنمية Dynamics of Development. والحقيقة ان مثل هذه النماذج العلمية او مايطلق عليها النماذج النظرية Theoretical Process Models للتنمية ماهى الا اطارا نظريا يهدف الى دراسة العوامل والمتغيرات التى قد تقود او تحكم عملية التنمية . أو بالأخرى فان هذه النماذج تمثل محاولة لتبسيط الواقع المعقد المرتبط بالعديد من العوامل والظواهر والمتغيرات

الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والسياسيه ، الى تصور نظرى يمكن من خلاله متابعه سلوك هذه المتغيرات ومدى تأثيرها وتأثرها ببعضها البعض .

ولقد اقتصرت بعض النماذج على دراسه سلوك المتغيرات الاقتصاديه لبعض قطاعات الاقتصاد القومى دون الاهتمام ببعض القطاعات الاقتصاديه الهامه كقطاع الزراعه واثره فى التنميه خصوصا بالنسبه للدول الناميه ، حتى اطلق عليها نماذج النمو Growth Models بدلا من نماذج التنمية Development Models نظرا لاهتمامها بنمو الاقتصاد المتقدم وليس بنمو الاقتصاد النامى الذى يمثل فيه القطاع الزراعى ركنا اساسيا . ومن امثله هذه النماذج تلك التى قدمها هارود - دومار توبن ، سولو ، كالدور (١) .

كما اقتصرت بعض النماذج الاخرى على دراسه اثر تطور وتنميه قطاع الزراعه وما يصاحبه من متغيرات اقتصاديه واجتماعيه على تطور وتنميه قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى دون الاهتمام بسلوك القطاع الزراعى ذاته ومن امثله هذه النماذج تلك النماذج التى قدمها لويس (٢) ، جورجسكو روجن (٣) .

ويعتبر نموذج لويس للتنميه من اكثر النماذج شيوعا ، الا انه اقتصر على دراسة سلوك القطاع الصناعى فى مراحل التنميه المختلفه ومدى قدره هذا القطاع على امتصاص العماله الوفيره والزائده عن حاجه قطاع الزراعه ، دون ان يعطى اهتماما لدراسه سلوك القطاع الزراعى ذاته .

وكان لتجاهل نموذج لويس لسلوك القطاع الزراعى خلال مراحل التنميه ، السبب المباشر للكثير من الانتقادات حيث اعتبر قطاع الزراعه ما هو الا مصدرا او مستودعا reservoir للعماله الوفيره التى تتصف ببلوغ انتاجيتها الحديه الصفر . وعموما فان اهم الافتراضات والنتائج التى توصل اليها لويس من خلال نموذجه يمكن ايجازها فيما يلى :

---

(١) لدراسه هذه النماذج ارجع الى :

1) B.F. Hoselitg (ed), Theories of Economic Growth, The Free Press of Blencoe, New York 1960.
2) W.A. Lewis, Economic Development With unlimited Supplies of Labor, The Manchester School, May, 1954.
3) Georgescu-Roegen, Economic Theory and Agrarian Economics, Oxford Economic Papers Vol. 12 PP. 1-40, Feb., 1960.

- تبلغ الانتاجية الحديه للعمل (الوفير) الصفر ، ويعتبر قطاع الزراعه المصدر الرئيسى لهذه العماله الزائده (بالنسبه لدول الناميه) .

- ان الأجور فى القطاع التقليدى (الزراعه) لاتتحدد على اساس الانتاج الحدى للفرد المشتغل ولكنها تمثل الانتاج المتوسط للفرد المشتغل نظرا لأن الانتاجيه الحديه تبلغ الصفر .

- تزداد فرص العماله فى القطاع المتقدم (الصناعه) بزياده تكوين رأس المال Capital Formations فى هذا القطاع .

- ان زيادة تكوين رأس المال والتقدم الفنى Technical progress لايؤدى الى زيادة الاجور وانما الى زياده نصيب الربح فى الدخل القومى .

- ان سبب انخفاض نسبه الادخار الى الدخل القومى فى الاقتصاد المتخلف ، لايعود الى فقر الجماهير ولكن الى انخفاض نسبه الربح المحقق الى الدخل القومى . لذا فانه بتدعيم القطاع المتقدم يزداد الربح المحقق وتزداد نسبته الى الدخل القومى وبالتالى يزداد ذلك الجزء من الدخل القومى الذى يعاد استثماره .

- يصل نمو القطاع المتقدم الى حد يبدأ عنده زياده الاجور عن مستوى الكفاف، Subsistence level ، أى عند زياده معدل تجميع رأس المال عن معدل النمو السكانى .

- ان مثل هذه الدول مازالت مجاوره بدول اخرى تتصف بوفره العماله ، لذا فان زياده الاجور كنتيجه لنمو تجميع رأس المال فى القطاع المتقدم قد يصاحبها تزايد هجره العماله من الدول المجاوره (بالاضافه الى تصدير رأس المال للاستثمار الخارجى) قد يؤدى الى انخفاض الاجور ثانيه لتبلغ مستوى الكفاف .

- ان استمرار تصدير رأس المال يقلل تكوين رأس المال محليا مما يؤدى الى انخفاض الاجور، وهذا الانخفاض فى الاجور قد يعوض اذا كان تصدير رأس المال أدى الى انخفاض قيمه السلع المستورده للعاملين أو أدى الى ارتفاع الاجور فى الدول المنافسه ، والعكس عندما يؤدى الى ارتفاع قيمه السلع المستورده أو الى انخفاض الاجور فى الدول المنافسه .

- ان استمرار استيراد رأس المال الاجنبى لايؤدى الى ارتفاع الأجر الحقيقى فى الدول التى تتصف بفائض العماله الا اذا أدى رأس المال الأجنبى الى زياده الانتاجيه للسلع التى يتم انتاجها لغرض الاستهلاك المحلى .

- يعتبر قانون التكاليف النسبيه The law of comparative costs صحيحا أو مناسبا للدول التى تتصف بفائض العماله كما هو للدول الاخرى . الا انه يعتبر اساسا صحيحا أو مناسبا للدول الاخيره لمناقشه حريه التجاره ، بينما يعتبر اساسا صحيحا او مناسبا للدول الاولى لمناقشة حمايه التجاره .

بعد هذا نتنقل الى مناقشه بعض النماذج التى اهتمت بدراسه سلوك كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى خلال مراحل التنمية ودراسة مدى التكامل Integration والتفاعل Interaction بين هذين القطاعين الرائدين للتنميه فى معظم الدول الناميه .

ويأتى فى مقدمه هذه النماذج تلك التى قدمها جورجنسون (1) ، رانس - فى (2) . والحقيقه ان الاختلاف الاساسى بين هذين النموذجين ان نموذج جورجنسون يعتمد على افتراض ان الانتاجيه الحديه للعمل الزراعى موجبه ، بينما نموذج رانس - فى يعتمد على افتراض أن الانتاجيه الحديه للعمل الزراعى تبلغ الصفر .

ويعتبر الاسهام الحقيقى لنموذج رانس - فى ايضاح التفاعل بين القطاع الزراعى والقطاعات الغير زراعيه وبيان مدى مساهمه هذا فى الاسراع accelera-tion من عمليه التنميه . لذا يطلق عليه نموذج القطاعين Two-Sector Model وليس نموذج القطاع الواحد One-Sector Model كما يطلق

---

1) Dale W. Jorgenson, The Development of a Dual Economy, Economic Journal Vol. 71, Pp. 309 - 334, June, 1961.

2) G. Ranis and J.C. Fei, A Theory of Economic Development, The American Economic Review Vol. 51, Sep. 1961.

على نموذج لويس رغم معالجته للاقتصاد القومى من خلال قطاعين الا انه اغفل تحليل سلـــوك احدى هذين القطاعين كما سبقت الاشاره ٠

ونظرا لان نموذج رانس ـ ى اهتم بدراسه سلوك القطاع الزراعى بالاضافه الى القطـاع الصناعى ، فانه يجدر دراسه هذا النموذج بشىء من التفصيل ٠ ويمكن تقديم الفروض الاساسـيه التى يرتكز عليها نموذج رانس ـ فى بالاستعانه بالاشكال البيانيه التاليـه :

شكل رقم (١)

القطـاع الصناعـــى

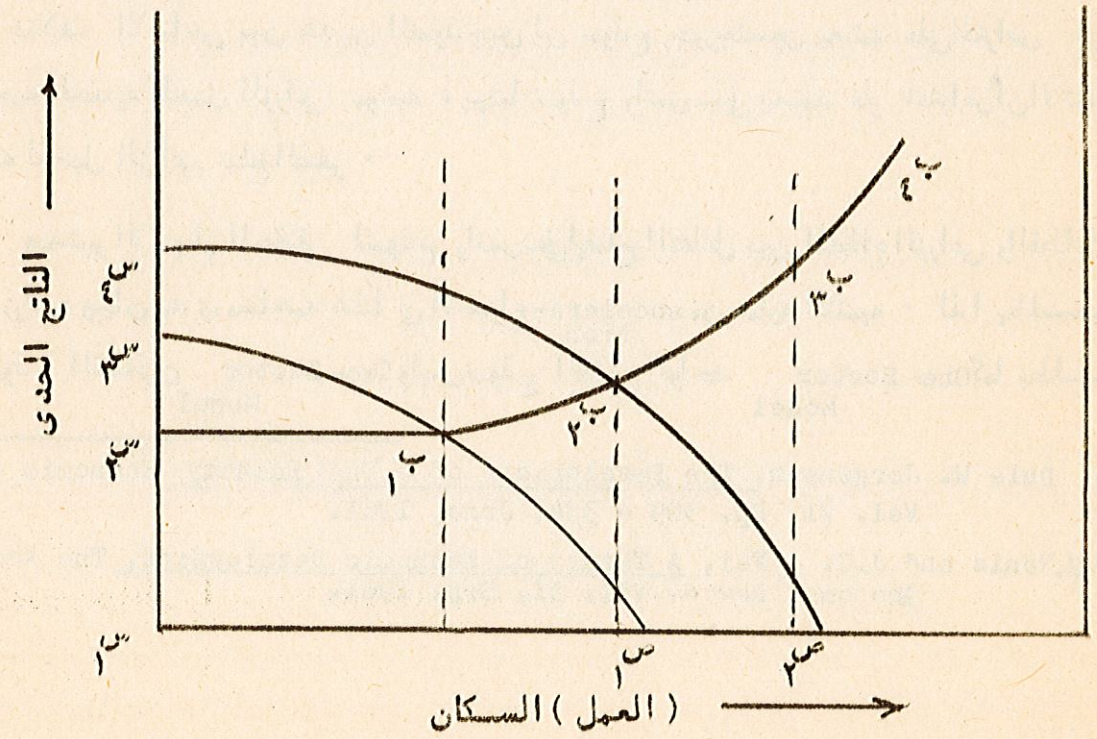

الشكل رقم (٢)
القطـــاع الزراعـــى

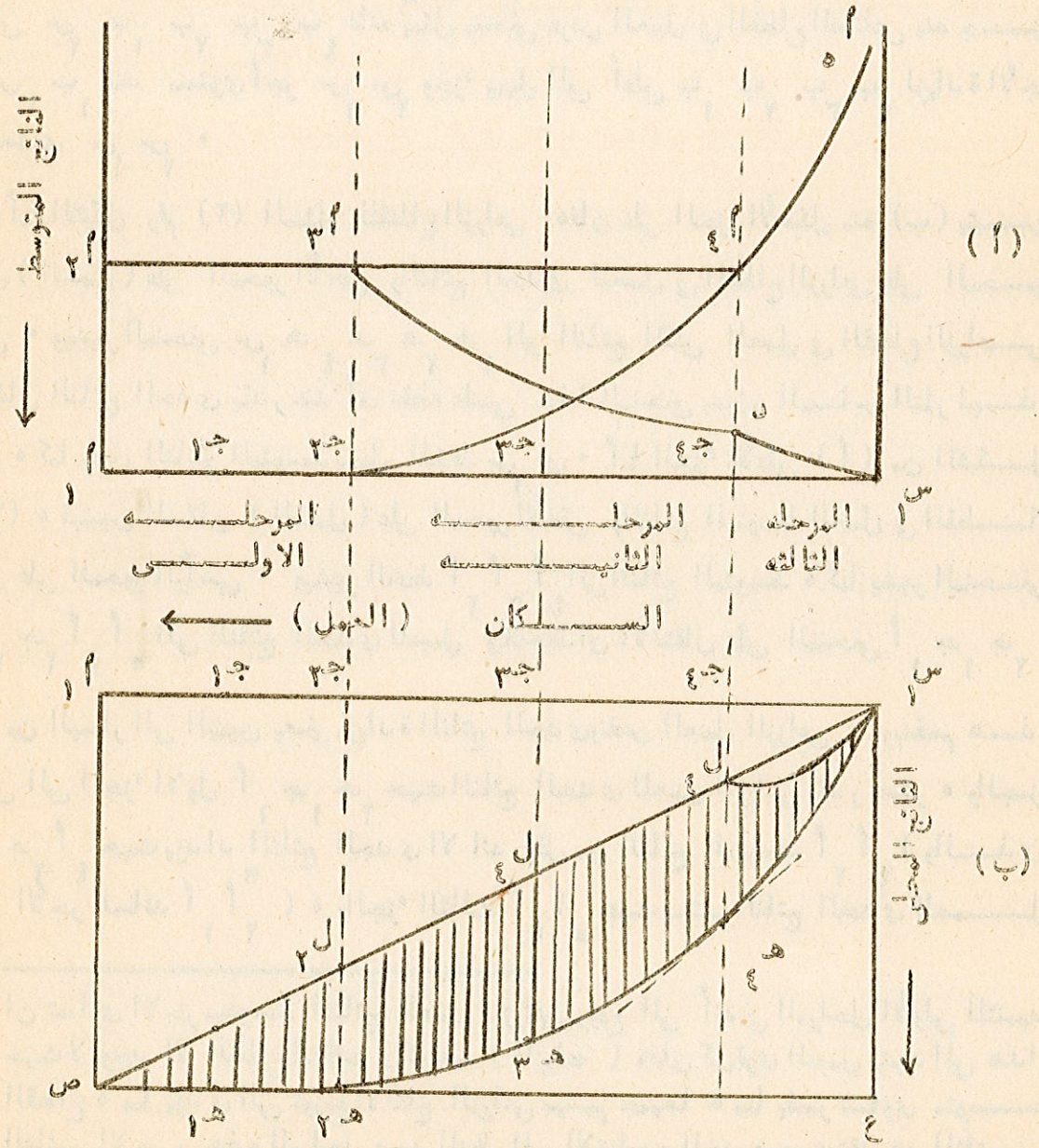

ينبغى الاشاره أولا الى أن نموذج رانس — فى يعتبر تطويرا لنموذج لويس، فالشكل البيانى رقم (١) الممثل لقطاع الصناعه ماهو الا الشكل البيانى الذى استخدمه لويس لايضاح نموذجـــه .

يتبين فى الشكل رقم (١) الممثل للقطاع الصناعى ، السكان (العمل) على المحور الأفقى والناتج الحدى للعمل فى القطاع الصناعى على المحور الرأسى . ويشير المنحنى س$_{٢}$ ب$_{١}$ ص$_{١}$ الى الناتج الحدى والمنحنى س$_{٢}$ ب$_{٤}$ ص$_{٢}$ عند افتراض زيادة الناتج الحدى . أما المنحنى س$_{٢}$ ب$_{١}$ ب$_{٢}$ ب$_{٣}$ ب$_{٤}$ فانه يمثل منحنى عرض العمل فى القطاع الصناعى منه جزء أفقى س$_{٢}$ ب$_{١}$ عند مستوى أجر س$_{١}$ س$_{٢}$ وجزء يميل الى أعلى ب$_{١}$ ب$_{٢}$ ب$_{٣}$ ب$_{٤}$ لزيادة الأجر عن المستوى س$_{١}$ س$_{٢}$.

أما الشكل رقم (٢) الممثل للقطاع الزراعى ، فان على الجزء الأسفل منه (ب) يتبين السكان (العمل) على المحور الأفقى والناتج الحدى للعمل فى القطاع الزراعى على المحور الرأسى . ويشير المنحنى س$_{١}$ هـ$_{١}$ هـ$_{٢}$ هـ$_{٣}$ هـ$_{٤}$ الى الناتج الكلى للعمل فى القطاع الزراعى. لهذا فان الناتج الحدى يقدر عند أى نقطه على هذا المنحنى بميل المماس المار لهذه النقطه ، كما يقدر الناتج المتوسط بميل الخط س$_{١}$ ص . أما الجزء الأعلى (أ) من الشكل رقم (٢) ، فيتبين السكان (العمل) على المحور الأفقى والناتج المتوسط للعمل فى القطاع الزراعى على المحور الرأسى . ويشير الخط أ$_{١}$ أ$_{٢}$ أ$_{٣}$ أ$_{٤}$ الى الناتج المتوسط ، كما يشير المنحنى أ$_{١}$ جـ$_{١}$ جـ$_{٢}$ أ$_{٢}$ أ$_{٤}$ أ$_{٥}$ الى الناتج الحدى للعمل ويلاحظ ان الانتقال على المنحنى أ$_{١}$ جـ$_{١}$ جـ$_{٢}$ أ$_{٢}$ أ$_{٤}$ أ$_{٥}$ من اليسار الى اليمين يعنى زيادة الناتج الحدى ونقص العمل الزراعى . وينقسم هذا المنحنى الى الجزء الاول أ$_{١}$ جـ$_{١}$ جـ$_{٢}$ حيث الناتج الحدى للعمل الزراعى يقدر بصفر ، والجزء الثانى جـ$_{١}$ أ$_{٢}$ حيث يزداد الناتج الحدى الا انه اقل من الناتج المتوسط أ$_{٢}$ أ$_{٤}$ (والذى يساوى الأجر السائد أ$_{١}$ أ$_{٢}$ *) ، والجزء الثالث أ$_{٤}$ أ$_{٥}$ حيث يستمر الناتج الحدى للعمل

---

* ان تساوى الاجر بمتوسط الناتج للعمل الزراعى يرجع الى أنه فى المراحل الأولى للتنميه حيث لا يوجد الا القطاع التقليدى الواحد (الزراعه) ، فان كل قوى العمل تتجه الى هذا القطاع ، مما يؤدى الى توزيع الانتاج الزراعى بينهم جميعا ، مما يفسر تساوى متوسط الناتج بالاجر فى هذه المراحل دون النظر الى الانتاجيه الحديه حيث تقل عن الناتج المتوسط .

الزراعى فى الزيادة ليفوق الناتج المتوسط . ويتضح فى الشكل رقم (٢) أن الأجر السائد أ أ فى القطاع الزراعى يبقى مستمرا مادام يزيد عن الناتج الحدى للعمل الزراعى ، ولكنه يزداد ابتداء من النقطة أ ، أى عند زيادة الناتج الحدى للعمل الزراعى عن مستوى الأجر السائد . أى أن الأجر السائد أ أ فى القطاع الزراعى يبقى دون تغير مادام يفوق مستوى الانتاجية الحدية للعمل الزراعى ويزداد بعد أن تبلغ الانتاجية الحدية هذا الأجر . ويحدث هذا كنتيجة لانتقال العمل الزائد عن حاجة القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى .

ويوضح الشكل رقم (٢) ب أن انتقال العمل من القطاع الزراعى الى قطاع آخر يحقق فائضا للقطاع الزراعى يمكن تقديره بالفرق بين الانتاج الكلى ومجموع الاجور ويتحدد بيانيا بالجزء المخطط فى الشكل رقم (٢) ب ، أى الجزء المحصور بين المنحنى س هـ هـ هـ والخط س ص . وهذا الفائض المحقق فى قطاع الزراعة يمكن توجيهه الى القطاع الصناعى كما يتبين من الشكل (٢) أ على المنحنى أ د س الذى يمثل الفائض للقطاع الزراعى . وينقسم المنحنى أ د س الى ثلاث أجزاء ، أولها الجزء أ الموازى للمحور الأفقى (حيث لا يتناقص الفائض الزراعى بانتقال العمل الزراعى الى القطاع الصناعى بالقدر أ جـ) وثانيهما الجزء أ د (حيث يتناقص الفائض الزراعى كنتيجه لانتقال العمل الزراعى الى القطاع الصناعى بالقدر جـ جـ ، وأخيرا الجزء د س (حيث يتناقص الفائض الزراعى بدرجة كبيرة كنتيجه لاستمرار انتقال العمل من القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى) .

وهكذا بعد أن ناقشنا الفروض التى بنى عليها نموذج رانس — فى من خلال الأشكال البيانيه السابقه ، يمكننا الانتقال الى بيان أثر التغير فى الانتاجيه لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعه وأثر كل من هذا على الآخر وعلى تنميه الاقتصاد القومى .

واذا فرضنا أولا زيادة الناتج الكلى لقطاع الزراعه من س ف ع الى س ع كما تبين فى الشكل (٣) ب الممثل لقطاع الزراعة (مع افتراض ثبات الأجور للعمل الزراعى) ، فان هذا يعنى زيادة الفائض لقطاع الزراعة من س أ الى س ب الى س جـ كما يتبين فى الجزء الأيسر من الشكل (٣) أ وتقابل هذه الزيادة فى الفائض زيادة الناتج الحدى من أ س ص الى أ س ص ص الى أ س ص ص ص كما يتبين فى الجزء الأيمن من الشكل (٣) أ ، ويلاحظ أن الشكل (٣) أ يوضح ان منحنيات الناتج الحدى تنتقل من اليمين الى

شكل رقم (٣)

القطاع الزراعى

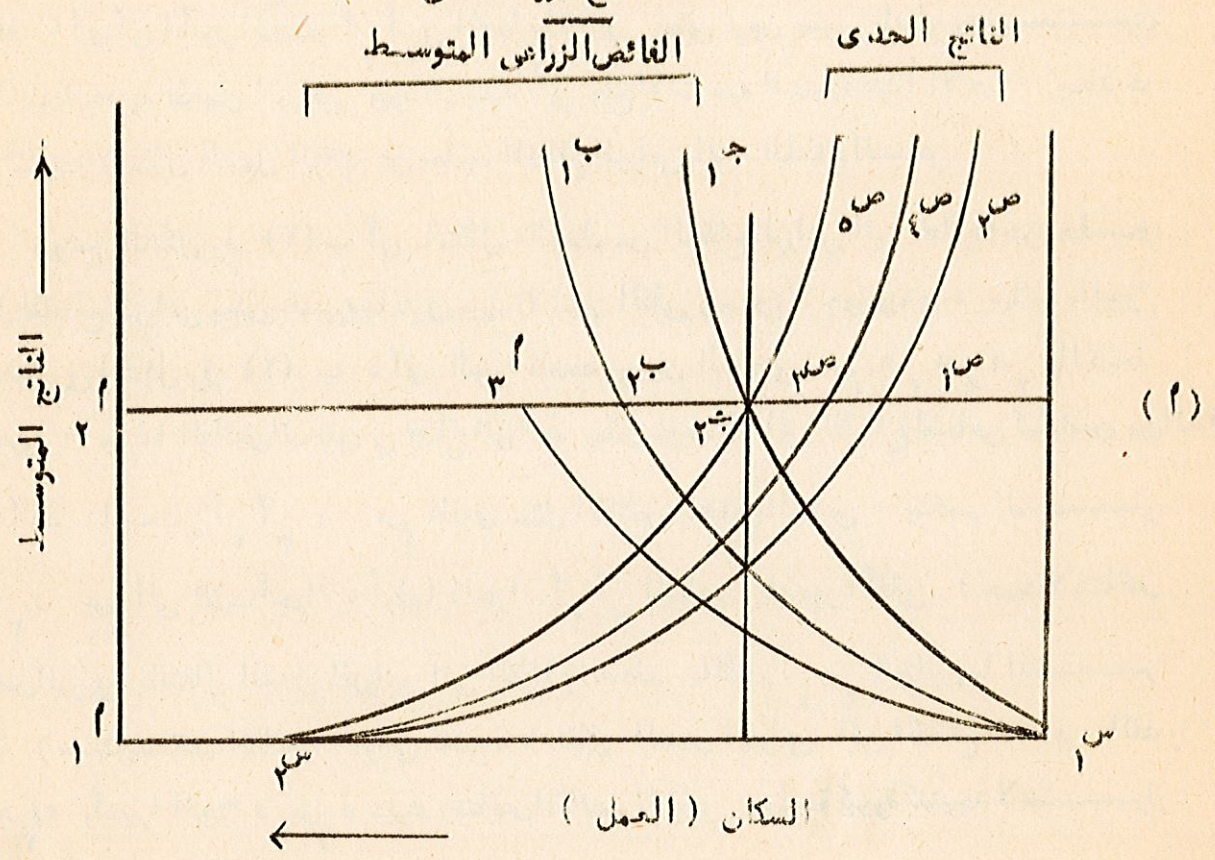

(أ)

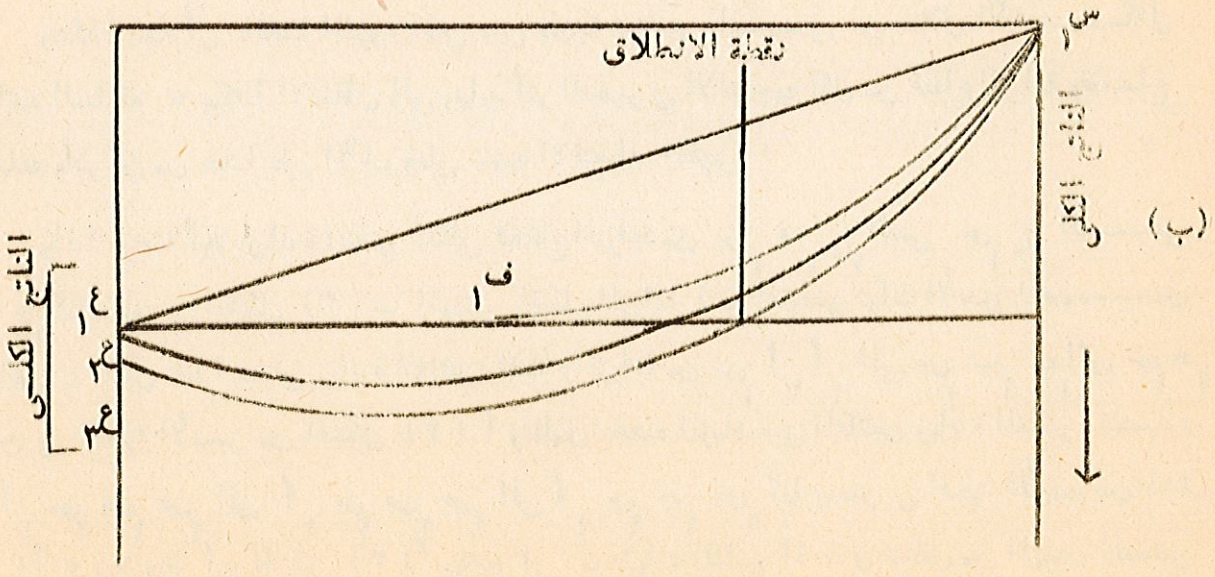

(ب)

اليسار مع افتراض زيادة الناتج الحدى ، أما منحنيات الفائض تنتقل من اليسار الى اليمين عند افتراض زيادة الفائض ، وعلى هذا يلتقى منحنى الناتج الحدى للعمل الزراعى أ س$_{1}$ س$_{2}$ جـ$_{2}$ ص$_{5}$ ومنحنى الفائض الزراعى المتوسط س$_{1}$ جـ$_{2}$ جـ$_{1}$ عند النقطه جـ$_{2}$ والتى يطلق عليها نقطة الانطلاق .

ويجدر الاشاره الى أن هذه الزيادة فى الانتاجيه الزراعيه (مع افتراض ثبات الأجر للعمل الزراعى) لها أثرها على القطاع الصناعى . ويمكن ايضاح ذلك بالاستعانه بالشكل البيانى (٤) الممثل للقطاع الصناعى حيث يتبين زيادة العرض من العمل فى القطاع الصناعى من المستوى ل$_{1}$ هـ$_{1}$ ل$_{1}$ الى ل$_{2}$ هـ$_{2}$ ل$_{2}$ الى ل$_{3}$ هـ$_{3}$ هـ$_{3}$ كنتيجه لزيادة الانتاجيه الزراعيه .

شكل رقم (٤)

القطاع الصناعى

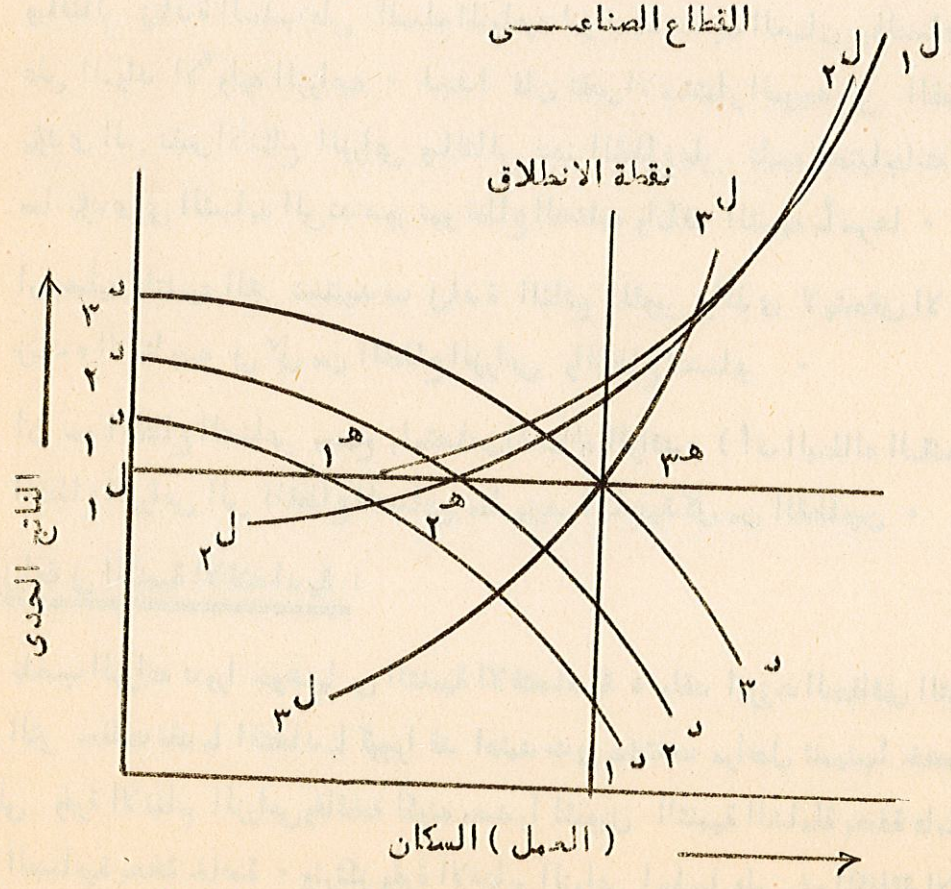

ولدراسة أثر التغير في الانتاجيه لقطاع الصناعه ، نفترض زيادة الطاقة الاستثماريـــة الموجهه الى قطاع الصناعة مما يؤدى الى زيادة الانتاجيه الصناعيه وبالتالى زيادة الانتاجيه الحديه من المستوى د ١ د ٢ د ٣ الى د ١ د ٢ د ٣ حيث يلتقى منحنى الناتج الحـــدى للمستوى الأخير (د ١ د ٢ د ٣) ومنحنى العرض من العمل الصناعى ل ٣ هـ ٣ عند النقطـــه هـ ٣ والتى تمثل نقطه الانطلاق كما يتبين فى الشكل رقم (٤) .

وأخيرا نستخلص من نموذج برانس - فى الحقائق التاليـــه :

- ان التوازن بين نمو القطاعين الزراعى والصناعى ضروره للاستمرار فى التنميه ، لهـــذا فانه من الأهميه توزيع الاستثمار بين هذين القطاعين بصوره تضمن هذا التوازن . حيث اذا فرض نقص الحجم النسبى للاستثمار الوجه الى القطاع الزراعى وزياده الحجـــم النسبى الموجه للقطاع الصناعى ، فان هذا يؤدى الى زيادة العمل فى قطاع الصناعـــة وبالتالى زيادة الطلب على السلع الزراعيه لمواجهه حاجه العمال بالصناعه والطلـــب على المواد الأوليه الزراعيه . لهذا فان نقص الاستثمار الموجه الى القطاع الزراعـــى يؤدى الى نقص الانتاج الزراعى وبالتالى عجز القطاع على تلبيه احتياجات الصناعـــه مما يؤدى فى النهايه الى تدهور نمو قطاع الصناعه واعاقه التنميه بأسرها .

- ان عمليه التنميه التى تستهدف زيادة الناتج القومى والذى لايتحقق الا من خـــلال زياده الانتاجيه فى كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى .

- ان نمو القطاع الصناعى يسمح بامتصاص العماله الزائده (أى البطاله المقنعه) مـــن القطاع الزراعى الى القطاع الصناعى مما يزيد انتاجية كل من القطاعين .

دور الزراعة فى التنمية الاقتصادية :

تلعب الزراعه دورا جوهريا فى التنمية الاقتصادية ، ولقد ابرزت الحقائق التاريخيـــة ان الدول التى حققت تقدما اقتصاديا كبيرا قد اعتمدت فى مختلف مراحل تنميتها خصوصا الاولـــى منها على وفرة الانتاج الزراعى وفائضة لكونه مصدرا لتمويل التنمية الشاملة بصفة عامة ولتدعـــيم التنمية الصناعية بصفة خاصة . وترتكز وفرة الانتاج الزراعى اساسا على رفع الكفاءة الاقتصاديـــة للموارد الانتاجية واستكشاف الجديد منها وتشغيل كل الطاقات الانتاجية العاطلة بالاضافة

الى اعادة تنظيم العلاقات الزراعية بما يحقق الاستخدام الامثل لمختلف الموارد الانتاجية وعلى الاطار الاجتماعي المناسب لهذا الاستخدام . وترجع اهمية وفرة الانتاج الزراعي الى الزيادة المطردة فى الطلب على الغذاء كنتيجه لعوامل مختلفه يأتى فى مقدمتها النمو السكانى الرهيب الذى يعانى منه معظم الدول النامية . كما ترجع اهمية وفرة الانتاج الزراعى الى الزيادة المطردة فى الطلب على المواد الاولية التى تتطلبها عملية التصنيع .

وجدير بالذكر هنا ان الاهتمام بالصناعه كأساس ترتكز عليه التنمية الاقتصادية لايتعارض اطلاقا مع الاهتمام بالزراعة ، حيث لايمكن لاى مجتمع ان يستمر فى التنمية الاقتصادية دون تحقيق النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة ومختلف القطاعات الرائدة الاخرى للاقتصاد القومى وعموما فان الملامح الاساسية المحددة للدور الكبير الذى تلعبه الزراعة فى التنمية الاقتصادية يمكن ابرازها فى النقاط التاليه :

١) زيادة المعروض من المواد الغذائيه :

ان من اهم المظاهر المصاحبة للتنمية الاقتصادية خصوصا فى مراحلها الاولى هى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية الغذائية ، ويمكن ايضاح هذه الظاهرة بالاستعانة بالمعادله الرياضية التاليه :

$$ط = س + د\ (م) - س\ (م)$$

حيث ان :

ط = النسبه المئويه للتغير فى الطلب على الغذاء
س = النسبه المئويه للتغير فى السكان
د = النسبه المئويه للتغير فى الدخل القومى
م = مرونة الدخل للطلب على الغذاء

فاذا فرض ان النمو السكانى السنوى يقدر بنحو ٣٪ وان المعدل السنوى لنمو الدخل القومى يبلغ نحو ٦٪ وان مرونة الدخل للطلب على الغذاء تقدر بنحو ٠,٧ ، فان النسبة المئويه للتغير فى الطلب على الغذاء تقدر على النحو التالى :

$$ط = ٣٪ + ٦٪\ (٠,٧) - ٣٪\ (٠,٧)$$

$$= ١,٥٪$$

يلاحظ ان مكونات الجانب الايسر للمعادله السابقه تؤكد ظاهرة الزيادة المستمرة لنمو الطلب على الغذاء ، نظرا لانها تمثل المعدل الكبير للنمو السكانى والمعدل الكبير لمرونة الدخل للطلب على الغذاء وكل منهما يعتبر ظاهرة شائعة وسائدة فى الدول النامية ، كما تمثل ارتفاع معدل الدخل القومى والذى يعتبر ضرورة تستهدفها التنمية كما سبقت الاشارة .

وفى هذا الصدد يجدر الاشارة الى ان عجز قطاع الزراعة عن مواجهة الزيادة المستمرة فى الطلب على الغذاء قد يؤدى الى مشاكل عديدة فى مقدمتها مايلى :

- ارتفاع اسعار المواد الغذائيه الى الحد الذى قد يؤدى الى ارتفاع مستوى الاجور بصفه عامة مما قد يؤدى بدوره الى نقص اجمالى الفائض الاقتصادى .
- زيادة حجم الواردات من المواد الغذائيه الى الحد الذى قد يعتبر عبئا على ميزان المدفوعات مما قد يكون له اثر على حجم الواردات من السلع الغير غذائية كالسلع الوسيطه او الاستثمارية .

نستخلص من هذا ان عدم زيادة الانتاج الزراعى بالقدر اللازم لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء يعتبر من اهم العوائق للتنميه ، لان عجز الانتاج الزراعى عن مواجهة الطلب المحلى على الغذاء من شأنه ان يؤدى الى الارتفاع المستمر فى اسعار المواد الغذائيه ، وهذا بدوره قد يؤدى الى نقص الطلب على سلع القطاعات الاخرى وانخفاض العائد لهذه القطاعات .

٢) توفير الايدى العامله :

يعتبر تضخم عدد المشتغلين فى قطاع الزراعة من الظواهر الشائعه فى الدول النامية ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى تدهور مستوى الانتاجيه بواقع الفرد المشتغل فى هذا القطاع . لهذا فان انتقال الحجم الزائد من المشتغلين فى النشاط الزراعى الى انشطه قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى تعتبر مصدرا اساسيا لقوة العمل لهذه القطاعات بالاضافة الى رفع مستوى الانتاجية بواقع المشتغل فى قطاع الزراعه ذاته . وفى هذا الصدد يجدر الاشارة الى مايلى :

- ان زيادة نسبة قوة العمل الغير زراعى لا يعنى بالضرورة نقص الحجم المطلق لقوة العمل الزراعى ، حيث من المتوقع خلال المراحل الاولى للتنمية انخفاض النسبة لقوة العمل الزراعى لفترات طويلة قبل ان ينخفض الحجم المطلق لقوة العمل الزراعى . اى ان المراحل الاولى للتنمية يصاحبها انخفاض النسبة لقوة العمل الزراعى . اى ان المراحل الاولى للتنمية يصاحبها انخفاض النسبة لقوة العمل الزراعى دون نقص فى الحجم المطلق لهذه القوة بينما تزداد النسبة لقوة العمل الغير الزراعى (١) .

- عند معرفة معدل زيادة قوة العمل الكلى ونسبة قوة العمل الغير زراعى ، يمكن تقدير معدل الزيادة فى قوة العمل الغير زراعى اللازمة لامتصاص كل الزيادة فى قوة العمل الكلى دون توجيه اى قوة للعمل الزراعى . فاذا فرض مثلا ان معدل نمو قوة العمل الكلى يقدر بنحو ٢٪ وان نسبة العمل الغير زراعى تبلغ نحو ٢٠٪ لذا فان العمالة الغير زراعية لابد وان تزداد بنحو ١٠٪ سنويا حتى يمكن لها امتصاص كل الزيادة فى قوة العمل . (٢)

- يمكن تقدير قوة العمل الزراعى على اساس معدل النمو فى العمل الكلى ومعدل النمو فى قوة العمل الغير زراعى والنسبه المئويه للسكان المشتغلين فى المجالات الغير زراعية طبقا للمعادله التالية :

$$م = \frac{م_{ك} - (س)\ (م_{غ ز})}{1 - (س)_{غ ز}}$$

(1) F. Dovring, The share of Agriculture. In growing population, Monthly Bulletin of Agriculture Economics and Statistics, Food and Agriculture Organization of the United Nations Nos. 8,9 Rome, Italy, Vlll (Aug - Sep. 1959) .

(٢) انظر المرجع السابق

حيث ان :

$م_ز$ = معدل النمو فى قوة العمل الزراعى

$(م_{غ ز})$ = معدل النمو فى قوة العمل الغير الزراعى

$م_ك$ = معدل النمو فى قوة العمل الكلى

$(س_{غ ز})$ = النسبة المئوية للسكان المشتغلين فى اعماله الغير زراعيه .

فاذا فرضان معدل النمو فى قوة العمل الكلى ومعدل النمو فى قوة العمل الغير زراعى والنسبه المئويه للسكان المشتغلين فى المجالات الغير زراعية يقدرون بنحو (٢٫٥٪) ، (٤٪) (٢٥٪) على التوالى ، فان معدل الزيادة فى قوة العمل الزراعى طبقا للمعادلة السابقة يقدر بـ (٢٪) .

٣) زيادة العائد من العملات الاجنبية :

من المعروف ان عملية التنمية يصاحبها خصوصا فى مراحلها الاولى زيادة الطلب على العملات الاجنبية ، وبديهى فان زيادة الطلب على العملات الاجنبية ترجع الى :

- زيادة الطلب على السلع الرأسمالية Capital goods لتدعيم الانشطة الانتاجية ، وعموما فان نسبة المكون الاجنبى الى اجمالى استثمارات التنمية فى مختلف الدول النامية تتراوح مابين ٢٠٪ ، ٥٠٪ .

- زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة السكان وارتفاع الدخل الفردى والتى غالبا مايعجز الانتاج المحلى من هذه السلع عن مواجهة هذا الطلب المتزايد ، مما يعنى ضرورة زيادة الواردات من هذه السلع .

وفى هذا المجال فان الزراعة تساهم بقدر كبير بالعملات الاجنبية وذلك عن طريق زيادة الصادرات الزراعية والحد من الواردات للسلع الغذائية بزيادة الانتاج المحلى من هذه السلع. وفى الحقيقة فان الزراعة تلعب دورها فى زيادة حصيلة العملات الاجنبية اساسا من خلال زيادة الصادرات الزراعية نظرا لان معظم الدول النامية مازالت تعتمد فى صادراتها على المنتجات الاولية Primary products بصفة عامة وعلى السلع الزراعية Agricultural Commodities بصفة خاصة كما يتبين فى الجدول (١) .

الجدول رقم (١)

الاهمية النسبية للصادرات الزراعية لبعض الدول النامية (عام ١٩٦٦)

الدولة	نسبة قيمة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات	الدولة	نسبة قيمة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات
	٪		٪
بورما	٩٤	نيجيريا	٨٠
غانا	٨٧	مصر العربيه	٦٧
الفلبين	٨٣	ماليزيا	٦٣
كولومبيا	٨٢	اندونيسيا	٦١
البرازيل	٨١	الهند	٤٦

المصدر : هيئة الامم ، الكتاب السنوى للاحصاء والتجارة الخارجية (١٩٦٦) .

ويتضح جليا من الجدول رقم (١) مدى كبر نسبة الصادرات الزراعية الى اجمالى الصادرات لمختلف الدول النامية ، ففى عام ١٩٦٦ مثلا بلغت نسبة هذه الصادرات فى بروما نحو ٩٤٪ كما انها لم تقل فى الدول النامية الاخرى ماعدا الهند عن ٦٠٪ .

وفيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الصادرات الزراعية بالنسبة الى اجمالى الصادرات المصرية فان الجدول رقم (٢) يوضح مدى تطور الصادرات الزراعية بالنسبة الى اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ٥٩/١٩٦٠ الى ٦٩/١٩٧٠ .

الجدول رقم (٢)

تطور قيمة الصادرات الزراعية ونسبتها الى اجمالى الصادرات المصرية خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ٦٩/٧٠

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنه	قيمة الصادرات			% قيمة الصادرات الى الاجمالى	
	الزراعة	غير الزراعية	اجمالى	الزراعية	الغير زراعية
٦٠/٥٩	١٤٧,٦	٤٠,٥	١٨٨,١	٧٩	٢١
٦١/٦٠	١٤٢,٦	٤٥,١	١٨٧,٧	٧٦	٢٤
٦٢/٦١	١٠١,٩	٤٨,٢	١٥٠,١	٦٨	٣٢
٦٣/٦٢	١٣٧,٩	٥٨,٨	١٩٦,٧	٧٠	٣٠
٦٤/٦٣	١٦١,٦	٧٥,٥	٢٣٧,١	٦٨	٣٢
٦٥/٦٤	١٨٥,١	٧٨,٤	٢٦٣,٥	٧٠	٣٠
٦٦/٦٥	١٧٩,٦	٧٦,٦	٢٥٦,٢	٧٠	٣٠
٦٧/٦٦	١٧٢,٢	٨٥,٦	٢٥٧,٨	٦٧	٣٣
٦٨/٦٧	١٦٢,١	٨٢,٦	٢٤٤,٧	٦٦	٣٤
٦٩/٦٨	١٩٤,٧	١٠٨,٨	٣٠٣,٥	٦٤	٣٦
٧٠/٦٩	٢٢٢,٧	١٠٥,٤	٣٢٨,١	٦٨	٣٢

المصدر : وزارة التخطيط ، شعبة التجارة الخارجية

ويتضح من الجدول (٣) ان الحجم المطلق للمساهمة المالية لقطاع الزراعة فى التنمية الاقتصادية قد ارتفع من ٣٣٫٥ مليون جنيه فى عام ١٩٥١/٥٠ الى نحو ١٢٩ مليون جنيه بالأسعار الجارية فى عام ١٩٧٠/٦٩ . ولقد صاحب هذا الارتفاع فى مساهمة الزراعة ارتفاع نسبة مساهمتها فى الدخل الزراعى من ١٠٪ الى ١٧٪ خلال نفس الفترة .

٥) فتح اسواق لسلع القطاعات الاخرى :

تبرز اهمية هذا الدور للزراعة فى ان زيادة الدخل الحقيقى للعاملين فى مجال الزراعة من شأنه ان يزيد من الطلب على السلع والخدمات التى تنتجها وتقدمها القطاعات الاخرى، وهذا يعنى ان زيادة الدخل الحقيقى للعاملين فى قطاع الزراعة بالاضافة الى زيادة الطاقة الانتاجيه للقطاع تؤدى الى فتح اسواق جديدة لسلع وخدمات القطاعات الاخرى ، اى ان التنمية الزراعية من شأنها ان تدفع عجلة التنمية فى القطاعات الاخرى .

مما تقدم يتضح مدى الدور الحاسم الذى تلعبه الزراعة فى التنمية الاقتصادية ، ولقد دعى هذا بعض المهتمين بالتنمية ان ينصحوا الدول النامية ان تبدأ بالتنمية الزراعية كمرحلة اساسية لمراحل التنمية الاقتصادية وقدموا العديد من المبررات الاقتصادية والاجتماعية (١) .

وهنا ينبغى الاشارة الى انه رغم المبررات التى تدعو الى الاهتمام بالتنمية الزراعية كمرحلة اولى للتنمية الاقتصادية ، الا ان المشكلات التى تواجه الدول النامية خصوصا فيما يتعلق بندره الموارد الانتاجيه والانفجار السكانى والتخلف الثقافى والفوارق الاجتماعية ، تدعو هذه الدول الى الاسراع من تنميتها الصناعيه حتى يمكن لها الحد من مشكلاتها الاساسيه كما يمكن لها ان تحطم من تبعيتها الاقتصاديه والسياسيه للدول المتقدمه صناعيا . وكما سبقت الاشارة

(1) Gerald M. Meier, Leading Issues in Development Economics, Selected Materials and Commentary, Oxford, University Press, New York, 1964.

فان الدعوة الى الاهتمام بالتصنيع لايتعارض مع الاهتمام بالتنمية الزراعية فان كلا منهما لابد وان يسير جنبا الى جنب ليدفع نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى . ويقول فى هذا الصدد ارثر لويس :

" Industrial development vursus agricultural development has become a false issue, and the concern now is rather with the interelationships between industry and agriculture and the contribution that each can make to the other ..... It has also become obvious that relative emphasis to be given to industry and agriculture must vary according to the country and its phase of development."

---

1) G.M. Meier, Leajing Issnes in Economic Development, Studier in International poverty, seconl Edikion Oxford university press, 197 .

تخطيط التنمية الزراعيـــة

مفهوم التخطيط :

أخذت كثير من الدول النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالتخطيط الاقتصادى كوسيلة فعالة نحو التطور الاقتصادى والتغير الاجتماعى ، حتى اصبح التخطيط سمه العصـــر الحاضر للتطور والتقدم الاقتصادى والتحرر الاجتماعى والسياسى .

وبايجاز فان التخطيط يعرف على انه منهج علمى يستهدف التنمية الشاملة بكل جوانبهـا الاقتصادية والاجتماعية ، وترتكز فلسفته ومقوماته على الجوانب التالية :

- المعرفة والارادة : يعتبر التخطيط نظرة الى المستقبل ، لذا فهو يعتمد اساسا علـى المعرفة بكل الامكانيات والموارد الحالية للمجتمع ومايمكن ان يضاف اليها فى المستقبل، وعلى المعرفة بالاحتياجات والرغبات الحقيقية الحالية لافراد المجتمع ومدى زيادتهـا وتضخمها فى المستقبل طبقا لمراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى المختلفه . كمـا ان التخطيط بفلسفته يتطلب من الجماهير التضحيات والعطاء بالجهد والمال خصوصا فـى المراحل الاولى للتنمية ، لذا فانه يعتمد على الارادة الصادقة للقيادة السياسية التى تقود الجماهير فى معركتها الاساسية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارادة الجـادة للاجهزة الشعبية والتنفيذية التى تتلاحم مع الجماهير فى جهدها اليومى والتى تعمـل بسلوكها الى تدعيم ثقة الجماهير فى القيادة السياسية . ولا ريب فى ان ثقة الجماهـير فى قيادتها السياسية هى الحافز الحقيقى لتلك الجماهير نحو الجهد والعمل المثمـــر والارادة الصلبه .

- الملكية العامـة : يعتبر التخطيط - كما سبقت الاشارة - منهجا علميا اقتصاديـــا اجتماعيا لايستهدف فقط التطور الاقتصادى بل التغير الاجتماعى لافراد المجتمع، ولا يمكن ان يتحقق الشق الاجتماعى الا اذا امكن للدولة السيطرة على الحجم الاكبر من وسائـل الانتاج . فبامتلاك الدولة لمعظم وسائل الانتاج ، يمكن لها توزيع العائد من استخـدام هذه الوسائل بصورة تحقق العدالة الاجتماعية وتقضى تدريجيا على استغلال الجهـــد البشرى واهدار قيمتـه .

وجدير بالاشارة الى ان التخطيط كوسيلة اقتصادية واجتماعية يستهدف تحررا اجتماعيا لافراد المجتمع جنبا الى جنب مع التقدم الاقتصادى ، لايتطلب مجرد امتلاك الدولة لمعظم وسائل الانتاج بل يتطلب بالضرورة احترام هذه الملكية العامة لوسائل الانتاج من قبل افراد المجتمع بكل مستوياته وطبقاته .

- التنسيق والتكامل : يستهدف التخطيط التنمية القومية ، لذا لابد من التنسيق بين قطاعات الاقتصاد القومى والتكامل بين مختلف المستويات الاقليمية والمحلية للدولة .

لذا فان التخطيط ينتقل الى الواقع الفعلى من خلال خطط قطاعية وقومية . ويجدر الاشارة هنا الى ان الخطة القومية لاتمثل تجميع Summation للخطط القطاعية ولكنها محصلة للتنسيق والتكامل Integration السليم بين الخطط القطاعية . ويقول فى هذا الصدد شارلز بتلهيم : (1)

"It must be added, that an economic plan, in order to be useful, must be result of an integrated approach. This means that an economic plan has to be conceived as a whole and not as a sum. By this, I mean that it is not sufficient to add up an industrial plan, an agricultural plan, and so on, in order to get an economic plan. By such a method of adding limited plans, we can get the appearance of an plan but not its reality".

- الترشيد : Rationalization يستهدف الفكر الاقتصادى للتخطيط على الاستخدام الامثل للموارد اى مايطلق عليه فى التحليل الاقتصادى ترشيد استخدام وتوزيع العناصر الانتاجيه بين الانشطة الانتاجية المختلفة المتنافسة .

---

1) Charles Bettelheim, National Planning in India, Presidency of the Council of Ministers, The National Planning Commission, Government Press, Cairo, 1955.

ويحسن الاشارة الى ان تحقيق النمو المستهدف والمرغوب للدخل القومى وما يرتبط به من زيادة فى الانفاق الاجتماعى ، لا يتوقف فقط على حجم وطبيعة الموارد المتاحة للمجتمع بل على تطوير الاداء الاقتصادى وتعظيم الكفاءة الانتاجية بهذه الموارد والطاقات الانتاجية بمختلف القطاعات والانشطه الاقتصاديه خصوصا تلك القطاعات الرائدة Leading Sectors للاقتصاد القومى .

الأهداف العامة للتخطيط :

عند مناقشة الاهداف العامة للتخطيط سواء على المستوى القطاعى او مستوى الاقتصاد القومى ، فانه يجدر اولا التعرف على اهم المفاهيم التخطيطية Planning Concepts والتى غالبا ماتستخدم عند تحديد هذه الاهداف ، كالانتاج - مستلزمات الانتاج - القيمة المضافة - الاستثمار - الاستهلاك - القوة البشرية - القوة العاملة - القوة المشتغلة - الميزان التجارى وميزان المدفوعات . وعموما فان هذه المفاهيم يمكن تعريفها بايجاز على النحو التالى :

- الانتاج Production يمثل اجمالى قيمة ما تنتجه المؤسسات او الوحدات الانتاجية من السلع او الخدمات فى فترة زمنية محددة مقوما بالسعر الذى تبيع به هذه المؤسسات والوحدات اول مراحل تسويق السلعة او الخدمة او بسعر التكلفة وذلك بخصم مقدار الضرائب المفروضة على السلع والخدمات واضافة قيمة الاعانات الحكومية الى قيمة الانتاج المقوم بسعر السوق الذى يدفعه المستهلك للسلعة اوالخدمات .

- مستلزمات الانتاج Intermediate Consumption تمثل اجمالى قيمة المواد الاولية والخامات والوقود وقطع الغيار ونفقات صيانة المعدات والآلات والمبانى وغيرها من السلع الوسيطة والخدمات التى تدخل فى العملية الانتاجية . وعلى ذلك فان هذه القيمه تختلف عن قيمة تكاليف الانتاج التى تتضمن بالاضافة الى هذه الاجور والمرتبات والايجارات والفوائد ، سواء كانت هذه العناصر مدفوعة او محتسبة .

- القيمة المضافة Value Added تمثل قيمة مايتولد عن تعبئه عناصر الانتاج ومستلزماته فى العملية الانتاجية من اضافة الى قيمتها الاصليه ، وبذلك فان القيمة المضافة تتضمن البنود التاليه :

* الاجور والمرتبات : وهى جملة ما يستحق للمشتغلين خلال الفترة الزمنية سواء كانت مدفوعة او محتسبة .

* عوائد حقول التملك : وهى اجمالى قيمة الارباح والفوائد والايجارات وعلى ذلك فان القيمة المضافة تمثل الفرق بين اجمالى الانتاج وبين مستلزماته مضافا اليها قيمة الاهلاك Depreciation (١) او مايعبر عنه بالناتج الصافى Net Product. وهذا الناتج قد يكون محليا Domestic product اذا اشتمل على مجموع نواتج الوحدات الوطنيه او قوميا National Product اذا أضيف الى الناتج المحلى الناتج المحول من الوحدات الوطنية المقيمة بالخارج واستبعد منه الناتج المحول الى الخارج .

- الاستثمار Investment يمثل بصفه عامة ذلك الجزء من الدخل او الناتج القومى الذى لايوجه الى اغراض الاستهلاك وانما يدخر فى صور مختلفة بهدف اعادة توجيهه واستخدامه فى العمليات الانتاجيه . ويعبر عن استخدام السلع والخدمات فى تكوين طاقات انتاجيه جديدة او المحافظة على طاقات انتاجية قائمة بالاستخدامات الرأسمالية والتى تتضمن الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية :

* الاستخدامات الاستثمارية : وتتمثل فى قيمة الطاقات الانتاجيه التى تستخدمها الوحدة فى شكل تكوين رأسمالى اجمالى او مشروعات تحت التنفيذ .

* التكوين الرأسمالى الاجمالى : ويمثل الاضافة الاجمالية الى الاصول الثابته او ما يعبر عنه الاستثمار العينى كما يشمل كل اضافة الى رصيد المواد الخام وسلع الانتاج الاخرى او مايعبر عنه بالتغير فى المخزون .

---

(١) يمثل مايقابل اهتلاك الاصول الثابته المملوكه كنتيجه لادخالها فى العمليه الانتاجيه .

* مشروعات تحت التنفيذ : وتمثل كافة الاصول الرأسمالية التى لم تتكامل اوتتهيأ للانتاج بعد او مايعبر عنه بالتكوين السلعى ، كما تشمل ايضا الانفاق الاستثمارى الذى يشمل الدفعات المقدمه والاعتمادات المستنديه .

* التحويلات الرأسمالية : وتمثل جميع التصرفات الرأسمالية للوحدة الانتاجية التى لاينجم عنها اضافة الى الاستثمار الحقيقى على المستوى القومى وذلك مثل ثمن شراء الارض والاصول القائمه .

- الاستهلاك Consumption ويمكن التعرف على الصور الخمس التالية للاستهلاك :

* الاستهلاك النهائى : يمثل استخدام السلع والخدمات التى سبق انتاجها بغرض اشباع احتياجات الافراد والهيئات والمؤسسات فى المجتمع بما فيه الحكومه .

وبديهى فان الاستهلاك النهائى يتميز عن الاستهلاك الوسيط الذى يتمثل فى السلع والخدمات التى تستخدمها الوحدات المختلفه فى انشطه الاقتصاد القومى فى عملياتها الانتاجيه.وينقسم الاستهلاك النهائى الى استهلاك عائلى واستهلاك جماعى ، او الى استهلاك سلعى او استهلاك خدمى .

* الاستهلاك العائلى : يمثل استهلاك افراد القطاع العائلى من السلع والخدمات باعتبارهم مستهلكين نهائيين .

* الاستهلاك الجماعى : يمثل قيمة السلع والخدمات التى يقدمها قطاع الخدمات الحكوميه لافراد المجتمع سواء بصفتهم الفردية او باعتبارهم اعضاء فى هيئات .

* الاستهلاك السلعى : يمثل استهلاك المنتجات المادية او العينيه التى تستخدم بصفة مباشرة فى سد رغبات المعيشه الاستهلاكيه للافراد والهيئات والمؤسسات فى المجتمع بما فيه الحكومة سواء كانت تلك المنتجات من مواد غذائيه مصنعه ام غير مصنعه او مواد صناعيه نصف مصنعه او تامة الصنع وتكون قابلة الاستخدام فى الاستهلاك النهائى وكذلك الكهرباء والوقود المستخدمة فى الاغراض المعيشية المنزلية والاغراض غير الانتاجية .

* الاستهلاك الخدمى : عبارة عن استخدام السلع الغير منظورة ،اى السلع التى لا وجود لها ماديا مثل الخدمة الصحية او التعليمية او الثقافية او الترفيهية ..الخ .

— القوة البشرية : تمثل ذلك الجزء من السكان القادرين على العمل الذين يمكن اللجوء اليهم وقت الحاجة للاستعانة بهم فى عمل مثمر يتطلبه المجتمع ولا يشمل القوة البشرية الاطفال الاحداث الذين تقل اعمارهم عن ١٢ سنه ، والشيوخ الذين تزيد اعمارهم عن ٦٥ سنة وكذلك جميع الافراد الذين يعجزون عجزا كليا جسميا أو عقليا عن اداء اى نوع من العمل .

— القوة العاملة : تمثل جميع افراد القوة البشرية الذين يرغبون فى العمل ويبحثون عنه سواء وفقوا فى الحصول على عمل (وهؤلاء يطلق عليهم المشتغلون) او لم يوفقوا فى الحصول على عمل (وهؤلاء يطلق عليهم المتعطلون) وهؤلاء جميعا يعتبرون داخل القوة العاملة.وعلى هذا فان القوة العاملة لا تشمل ، علاوة على الاحداث والاطفال والشيوخ والعجزة ، الاشخاص القادرين على العمل ولكنهم لا يرغبون فيه لأسباب اقتصادية او اجتماعيه حيث يعتبر هؤلاء جميعا خارج القوة العاملة .

— القوة المشتغلة : تمثل جميع الافراد الذين يؤدون اعمالا مثمرة فى انتاج السلع والخدمات مقابل اجر وبدون اجر ، وينقسم الى :

* اصحاب اعمال وهم الافراد الذين يملكون رأس المال المستثمر فى اى نشاط اقتصادى ويديرونه بأنفسهم او بمعاونة غيرهم .

* المستخدمون وهم اولئك الافراد الذين يعملون لدى الغير مقابل اجر سواء اكان هذا الغير فردا او مؤسسة خاصة او عامة .

— الميزان التجارى : عبارة عن بيان يسجل قيمة الحقوق والالتزامات الناشئة بين البلاد والعالم الخارجى والمترتبة على حركة الصادرات والواردات السلعية (المنظورة) خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة .

— ميزان المدفوعات : عبارة عن بيان يسجل قيمة الحقوق والالتزامات الناشئة بين البلاد والعالم الخارجى عن كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية فى فترة زمنية محددة تكون عادة سنة ويتضمن هذا الميزان نوعين من العمليات :

* ميزان العمليات الجارية : وتسجل فيه كافة العمليات التى تتم مع العالم الخارجى عدا تلك التى تمثل تغيرا فى مركز الدائنية او المديونية للبلاد نتيجة لانتقال رؤوس الاموال منها واليها ومن ثم فان هذا الميزان يشمل عمليات التجارة السلعية وحركات الذهب غير النقدى والعمليات الخاصة بالخدمات كالنقل والتأمين . وكذلك التوحيلات ذات الجانب الواحد .

* ميزان العمليات الرأسمالية : ويتضمن هذا الميزان العمليات التى تمثل تغيرا فى مركز الدائنية او المديونية للبلاد اى فى مراكز الارصدة من مختلف وسائل الدفع الدولية .

وعموما فانه يرتبط بالميزان التجارى وميزان المدفوعات بعض المفاهيم الأخرى كالصادرات والواردات ورسوم الصادرات والواردات والتى يمكن ايضاحها على النحو التالى :

- الصادرات : تشمل قيمة الانتاج المادى السلعى المحلى وكذلك السلع التى سبق استيرادها ودخلت فى عمليات تحويلية داخل البلاد ترتب عليها تغير فى الشكل او زيادة فى القيمة والتى تصدر الى العالم الخارجى - وهو مايعبر عنه بالصادرات السلعية أو الصادرات المنظورة وتقوم بالسعر " فوب F.O.B." او السعر تسليم ظهر المركب متضمنا بذلك تكاليف النقل والتأمين الداخلى وغيرها من التكاليف المحلية على السلع لحين شحنها كما تشمل الصادرات ايضا قيمة صادرات الخدمات التى تقدمها البلاد الى العالم الخارجى ومنها خدمات السياحة والملاحة وخدمات النقل والتأمين الاخرى ، وغيرها من المتحصلات وهو مايعبر عنه بالصادرات غير المنظورة .

- الواردات : تشمل قيمة الانتاج المادى السلعى المستورد من الخارج (والتى تدخل البلاد وترصدها الجمارك) مقوما بسعر وصول هذه المنتجات الى ميناء التفريغ قبل دفع الرسوم الجمركية عليها بالسعر " سيف C.I.F." وذلك فانها تتضمن مصاريف النقل والتأمين وغيرها من التكاليف كما تشمل الواردات ايضا قيمة واردات الخدمات التى يقدمها العالم الخارجى مثل خدمات السياحة والملاحة والخدمات الطبية والتعليمية وغيرها مما يعبر عنه بالواردات غير المنظورة .

- رسوم الصادرات والواردات : تشير رسوم الصادرات الى مقدار ما تفرضه الحكومة من ضريبة غير مباشرة على السلع المصدرة الى الخارج كما تشير ايضا الى مايفرض من رسوم مقابل حق تصدير بعض السلع، وتشير رسوم الواردات ما تفرضه الحكومة من ضريبة غير مباشرة على السلع المستوردة وتشمل الرسوم النوعية والقيمية والرسم الاحصاء الجمركي ورسوم الارضية ورسم الاستهلاك الذى يفرض على السلع المستوردة التى يفرض على مثيلاتها المنتجة محليا رسم انتاج ويطلق على رسوم الواردات اسم الرسوم الجمركية .

بعد هذا الاستعراض السريع لاهم المفاهيم التخطيطية ، فانه يمكن مناقشة الاهداف العامة للتخطيط . وكما سبقت الاشارة فان التخطيط يعتبر منهجيا اقتصاديا اجتماعيا Socio-Economic Approach يستهدف التنمية بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، لهذا فان التخطيط يتضمن اهدافا اقتصادية واخرى اجتماعية تختلف فى اولوياتها وطبيعتها وحجمها من بلد الى آخر طبقا لعوامل عديدة يأتى فى مقدمتها :

- طبيعة وحجم الموارد الطبيعية والمادية المتاحة .
- الحجم المطلق للسكان وطبيعة وحجم النمو السكانى .
- نصيب الفرد من الموارد المتاحة ومدى تطورها بالنسبة للنمو السكانى .
- طبيعة البنيان الاجتماعى والثقافى
- مرحلة التطور التى يمر بها المجتمع .
- النظام الاقتصادى القائم وطبيعته ومقوماته خصوصا فى الماضى القريب .
- التنظيم السياسى القائم ودوره فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى .
- دور الاجهزة التنفيذية للدولة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع .

وعموما فان اهم الاهداف العامة للتخطيط يمكن ايجازها على النحو التالى :

١ - الدخل القومى : ان زيادة الدخل القومى يمثل الصداره بين الاهداف العامة للتخطيط . ولا يستهدف التخطيط مجرد الزيادة السنوية للدخل القومى ولكن بمعدلات تفوق معدلات النمو السكانى مما يعنى زيادة مستوى المعيشة لافراد المجتمع . فبافتراض زيادة الدخل القومى بمعدل ٥٪ سنويا فى ظل زيادة النمو السكانى بمعدل ٣٪ سنويا ، فان هذا

يعنى زيادة مستوى المعيشة بمعدل ٢٪ سنويا فقط . فعلى هذا فان الدول التى يزداد بها معدلات النمو السكانى بمعدلات كبيرة تصل الى ٢٫٥ - ٣٪ فانه لابد ان تسعى جادة الى زيادة الدخل القومى بمعدل لايقل عن ٥٪ سنويا ليسمح برفع مستوى المعيشة للجماهير . ولاشك ان رفع مستوى المعيشة بصفة مطردة يمثل حافزا حقيقيا للجماهير لبذل الجهد الصادق والمشاركة الفعالة فى التنمية .

وجدير بالاشارة الى ان معدل زيادة الدخل القومى بالقدر الضرورى واللازم لرفع مستوى المعيشة بصفة مستمرة يرتكز على عوامل عديدة اهمها :-

أ) زيادة معدل الاستثمار الموجه لعملية التنمية .

ب) رفع كفاءة الاستثمار المستخدم .

الا ان زيادة حجم الاستثمار ورفع كفاءته باضطراد يعتمد اساسا على عوامل يأتى فى مقدمتها :-

أ - استكشاف الجديد من الموارد والطاقات الانتاجية .

ب - رفع كفاءة الطاقات الانتاجية المستخدمة بمختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

جـ - تشغيل كل الطاقات الانتاجية العاطله .

د - الصيانه الاقتصادية لمختلف الطاقات الانتاجية المستخدمة بمختلف القطاعات الاقتصادية .

هـ - تنويع الانشطة الانتاجية ليتعدد مصادر الدخل ، مما يعنى خلق انشطة انتاجية جديدة على ان تكون الدولة لها ميزة نسبية Comparative Advantage فى انتاجها .

و - التنسيق بين الانشطة الانتاجية داخل كل قطاع وبين كل قطاعات الاقتصاد القومى .

٢ - الاستهلاك : لاشك ان زيادة الاستهلاك بشقيه العائلى والحكومى ، يقع ضمن الاهداف الاساسيه للتخطيط . فزيادة السكان وزيادة الدخل الحقيقى الفردى (التى تمثل الهدف الرائد للتخطيط كما سبقت الاشارة) يعنى زيادة الطلب على الغذاء وغيره من السلع الاستهلاكية ، كما ان زيادة الانفاق الحكومى (التى تصاحب عملية التنمية تعنى زيادة الشق الثانى للاستهلاك اى الاستهلاك الحكومى . لهذا فان زيادة الاستهلاك لابد وان تكون ضمن الاهداف الاساسية التى يستهدفها التخطيط ، الا انه ينبغى الاشارة الى ان زيادة الاستهلاك

شكل رقم (٥)

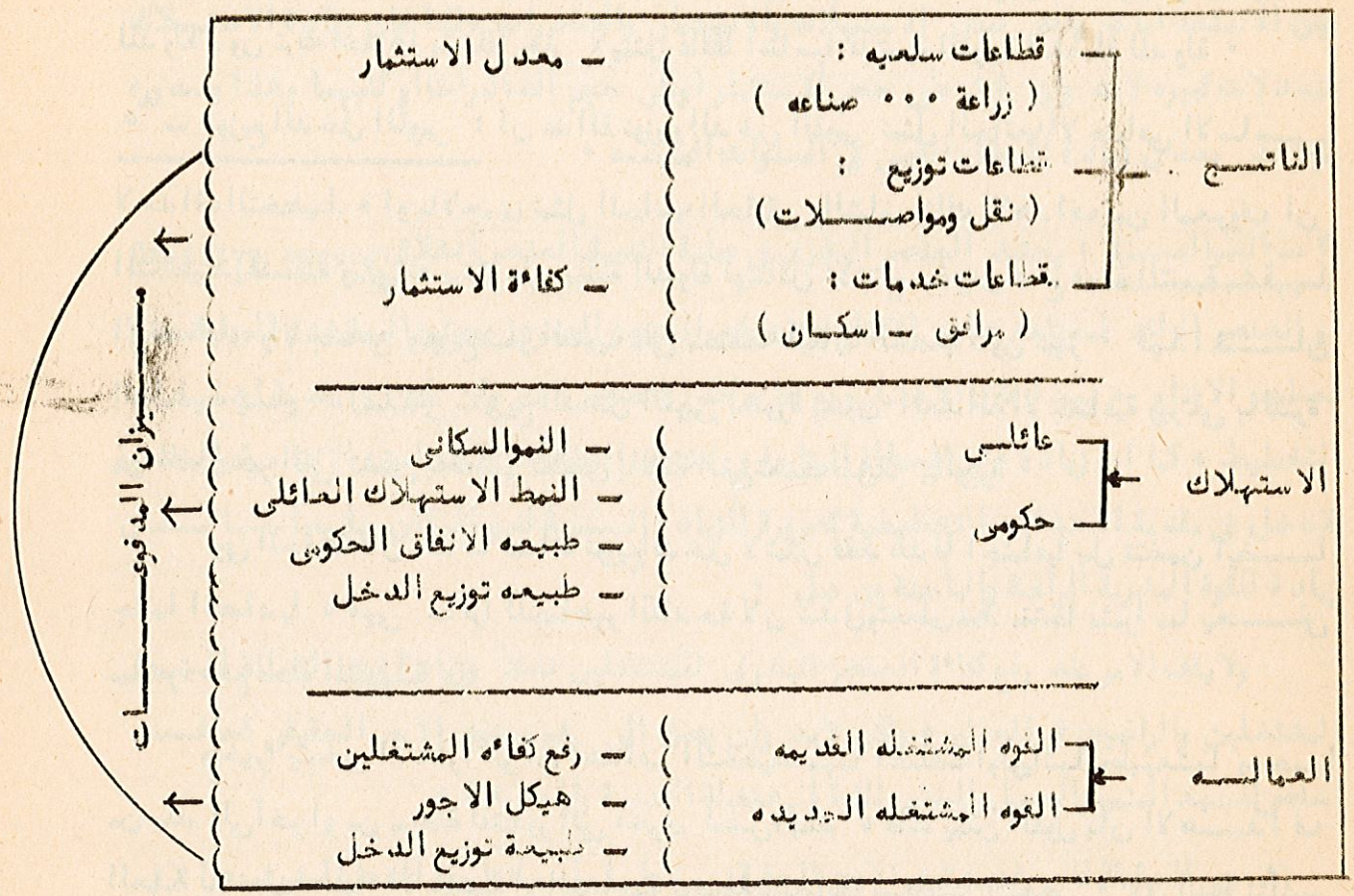

ويوضح الشكل السابق ان الناتج المحلى يعتمد على معدل وكفاءة الاستثمار، وان الاستهلاك يعتمد على النمو السكانى والنمط الاستهلاكى العائلى وطبيعة الانفاق الحكومى وطبيعة توزيع الدخل القومى، وان العمالة تعتمد على رفع كفاءة العنصر البشرى وهيكل الاجور، الا ان هذه الاهداف جميعا ترتبط ارتباطا وثيقا فى كونها تؤثر فى ميزان المدفوعات للدولة . فزيادة الناتج عن القدر اللازم للاستهلاك المحلى يحقق فائضا للتصدير والعكس يعنى عجزا لابد من استيراد مايقابله كما ان الاستهلاك المحلى اذا ما زاد عن الناتج المحلى فانه يعنى استيراد سلعا اجنبية والعكس يعنى فائضا يمكن اعادة تصديره ، كما ان الفائض من القوة العاملة المدربة عن القدر اللازم لتشغيله فى العمليه الانتاجيه يمثل فائضا للتصدير والعكس عند الحاجة لعمالة بكفاءة معينة غير متوفرة محليا فان الامر يتطلب الاستعانة بهذه الكفاءة الاجنبية .

ومن هذا يتبين مدى ارتباط وتشابك مختلف الاهداف وان بدت عند النظرة الاولى انها متباعدة ومتباينه كما يتبين مدى ضرورة التنسيق بين هذه الاهداف حتى يمكن تجنب التعارض والتضارب بينها وحتى يمكن تعظيمها الى اكبر حد ممكن .

كما يتبين ان الاهداف العامة (كالدخل القومى - الاستهلاك - العمالة - توزيع الدخل ... الخ) التى يستهدفها التخطيط لتطور الاقتصاد القومى ترتكز على الاهداف القطاعية أى اهداف مختلف القطاعات الاقتصادية . فعند استهداف زيادة الدخل القومى بمعدل سنوى قدره ٥٪ مثلا فان هذا المعدل يرتبط اساسا بمعدلات نمو الدخل المتولد من كل قطاعات الاقتصاد القومى .

وى الواقع المصرى فان تحديد الناتج المحلى الاجمالى باعتبار ان زيادته تعتبر هدفا عاما اساسيا يرتبط بالناتج المستهدف لكل من قطاعى الزراعى والصناعة على وجه الخصوص باعتبارهما القطاعين الرائدين فى الاقتصاد المصرى . لهذا فانه يحسن التعرف على الخطوات العمليه لتقدير اهداف قطاع الزراعة خاصة الاهداف الانتاجية ، اى الانتاج الزراعى ، مستلزمات الانتاج الزراعى ، والناتج الزراعى .

ا - تقدير الانتاج الزراعى : ينقسم الانتاج الزراعى الى مكونات ثلاث هى الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى . وتقدر اهداف المكون الاول (الانتاج النباتى) على اساس تحديد مكوناته واولهما المساحة الارضية القديمة ذات الانتاجية العادية التى تفوق الحدية والمساحات الارضية الجديدة سواء منها مابلغ الحدية او دونها وثانيهما الغلة لوحدة المساحة من تلك الاراضى فى ضوء التكوين المحصولى المستهدف .

وى الحقيقة فان تقدير الانتاج الزراعى المصرى يرتكز على الحقائق التالية :

أ) ان المساحات الارضية الحالية ذات الانتاجية العادية تقدر على اساس انها تبلغ ٥٦٠٠ الف فدان ، نظرا لان الزمام المزروع يقدر بنحو ٦٠٩٣ الف فدان وان حوالى ٨٪ من هذا الزمام تستخدم للمنافع العامة اى حوالى ٤٩٣ الف فدان .

ب) تقدر المساحات الارضية الجديـــــدة على اساس المساحات المستصلحة فيما قبل الخطة الخمسية الاولى وخلال الخطة الخمسية الاولى وما تلاها من سنوات بعد ان يخصم من هذه المساحات حوالي ١٥٪ مقابل المنافع العامة .

ج) ان التكوين المحصولي للمساحات الارضية الحالية يراعى في تحديده الاسس التالية :

- التوسع في المحاصلات التصديرية بما يتناسب مع الطاقة التصديرية للبلاد والطلـــب العالمي على هذه المحاصلات .
- توفير قدر مناسب من احتياجات البلاد للحبوب الغذائيه كالقمح والارز والاذرة .
- ضمان احتياجات الصناعات الغذائية اوالتحويليه التي تعتمد على الحاصلات الزراعية .
- توفير مساحات الزراعة لمحاصلات الاعلاف والتي يتطلبها الانتاج الحيواني .

د) ان التكوين المحصولي للمساحات الارضية الجديدة لاتخضع للاعتبارات السابق الاشـــارة اليها ، نظرا لان هذه الاراضي تحتاج الى محاصيل معينة لبناء تربتها وتحســـــين خواصها الى ان تبلغ انتاجيتها الحديـــة .

هـ) ان تحديد الغلة المحصولية لوحدة المساحة في الاراضي الحالية على وجه الدقة ليس بالامر اليسير ، نظرا لان هذه الغلة تعتبر محصلة عوامل عديدة منها مايخضع جزئيا للسيطـــرة والتوجيه كالعوامل الفنية والاقتصادية والتي تشمل استنباط اصناف تقاوى جديدة وتطوير طرق المقاومة والعمليات الزراعية وتحسين طرق الصرف وتعظيم كفاءته وتوافر مياه الـــري واستخدام الحجم والنوع المناسب من السماد ، ومنها مالايخضع للسيطرة والتوجيه كالعوامل الجوية والبيئية والتي قد ينعكس اثرها على الغلة في صورة تقلبات غير منتظمة الاتجـــاه والمقدار . وعلى هذا فان الغلة لوحدة المساحة من مختلف الحاصلات الزراعية تحدد في ضوء الجوانب التالية :

- التحليل الزمني لغلة وحدة المساحة لمختلف الحاصلات خلال فترة زمنية سابقـــــة تتراوح مابين ٨ ، ١٢ سنه .
- التنبؤ بمدى اثر العوامل المستخدمة لزيادة غلة وحدة المساحة من كل محصول خصوصا تلك التي ترتبط باستنباط وانتشار استخدام التقاوى المحسنة وتحسين العمليـــات الزراعية وتطوير طرق الصرف والري .

و) تتحدد الغلة المحصولية لوحدة المساحة فى الاراضى الجديدة على اساس ان انتاجية الاراضى حديثة الاستزراع تبلغ نحو ٢٥٪ من الانتاجية العادية فى السنة الاولى للاستزراع ثم تتدرج الى ٥٠٪ فى العام الثالث ثم ٧٥٪ فى العام السادس من استزراعها ثم تصل الى الانتاجية العادية .

وفيما يتعلق للمكون الثانى للانتاج الزراعى وهو الانتاج الحيوانى ، فان تقديره يعتمد على اساس تعداد الماشية لعام ١٩٦٠* ومساحة البرسيم فى ذلك العام ، ثم افتراض زيادة اعداد الماشية فى السنوات التالية بنفس معدل زيادة مساحة البرسيم فى تلك السنوات . ويشتق من هذه الاعداد المقدرة للماشية كميات اللحوم والالبان الناتجة مع الاخذ فى الاعتبار اثر مشروعات تحسين الانتاج الحيوانى واستبدال العمل الحيوانى بالالات الزراعية وتعميم العلاج البيطرى واثر انشاء مؤسستى اللحوم والالبان والدواجن .

اما المكون الثالث للانتاج الزراعى وهو الانتاج السمكى فان تقديره يعتمد على اساس تقديرات عام ١٩٦٠/٥٩ مع تنميتها بمعدل محدد سنويا كنتيجة لتحسين المصايد وتنميتها فى المناطق المحلية والاقليمية والعالمية .

وجدير بالاشارة الى ان تقييم الانتاج الزراعى نقديا يتم على اساس سعرين اولهما اسعار ثابته وهى اسعار عام ١٩٦٠/٥٩ وذلك بالنسبة لتقديرات الانتاج لسنوات الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٥٤) واسعار عام ١٩٦٥/٦٤ وذلك بالنسبة لتقديرات الانتاج للسنوات التى تلت الخطة الخمسية الاولى ، وثانيهما اسعار جارية وهى الاسعار السائدة فى نفس العام . ويوضح الجدول رقم (٤) احدث التقديرات المتاحة للانتاج الزراعى لعام ١٩٧٠/٦٩ وذلك فى الاراضى القديمة والاراضى الجديدة ومكوناته الثلاث الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى والانتاج السمكى حتى يسهل متابعة طرق تقدير هذا الانتاج .

---

* يعتبر تعداد الماشيه لعام ١٩٦٠ آخر تعداد رسمى منشور .

الجدول رقم (٤)

تقدير قيمة مكونات الانتاج الزراعى لعام ٦٩/١٩٧٠

فى الاراضى القديمة والجديدة وبالاسعار الثابتة والجاريـــــة

	المساحه بالالف فدان	م ٠ غ الفدان	وحدة الانتاج	جملة الانتاج بالالف وحدة	القيمة بالالف جنيه	
					اسعار ٦٥/٦٤	اسعار جارية
اولا : الاراضى القديمة :						
ا- الانتاج النباتى :						
أ) مجموعة الحقل :						
قمح	١٣٠٠	٧ر٣	اردب	٩٣٦٠	٤٣١٥٠	٤٥١٧١
شعير	١٠٠	٩ر٠	،،	٩٠٠	٢٧٩٩	٣١٣٠
ذرة شامى	١٥٠٠	١٠ر٧	،،	١٦٠٥٠	٦٢٧٥٦	٦٥٠٠٣
ذرة رفيعه	٥٢٠	١٢ر٢	،،	٦٣٤٤	٢١٠٦٢	٢٣٦٦٣
ارز	١١٠٠	٢ر٣	شعيرة	٢٥٣٠	٤٥٥٤٠	٧٥٤٩٥
جملة					١٧٥٣٧٠	٢١٢٤٦٢
ب) مجموعة البقوليات :						
فول	٢٣٠	٦ر٠	اردب	١٩٨٠	١٥٨٤٠	١٥٢١٢
عدس	٥٠	٤ر٣	،،	٢١٥	٢٤١٢	٢١٦٥
ترمس	١٠	٤ر٥	،،	٤٥	٤٤٢	٥٠٢
حمص	١٠	٤ر٧	،،	٤٧	٦٠٨	٥٨٨
حلبة	٣٥	٤ر٥	،،	١٥٨	١٣١٥	١٥٥١
جملة					٢٠٦١٧	٢٠٨١٨
ج) مجموعة الالياف :						
قطن (زهر)	١٦٠٠	٥ر٣	ق م	٨٤٨٠	١٣٨٢٣٧	١٤١٣٦٢
كتان	٣٥	٥٠	ق٠	١٧٥٠	١٠٥٠	١٠١٣
نيل	٥	٤٤	ق٠	٢٢٠	٣٦٣	٣٦٣
جملة					١٢٦٦٥٠	١٤٣٧٣٨

تابع الجدول رقم (٤)

	المساحة بالالف فدان	م غ الفدان	وحدة الانتاج	جملة الانتاج بالالف وحدة	القيمة بالالف جنيه	
					اسعار ٦٤/٦٥	اسعار جارية
د) مجموعة الحبوب الزيتية						
فول سودانى	٤٠	١٢,٠	اردب	٤٨٠	٢٤٠٠	٣٢٩٣
سمسم	٢٥	٣,٥	"	٨٨	٩١١	١١٧٦
بذرة كتان		٣,٣	"	١١٦	٩٢٠	١٠٠٩
بذرة قطن		٠,٥٢	طن	٨٣٢	٥٠٧٥	٥٦٩٩
جملة				٠	٩٣٠٦	١١١٧٧
هـ) مجموعة الخضر والبصل :						
خضر	٦٢٥		طن	٥١٤١	٧٧١١٥	١٠٢٨٢٠
بصل	٥٠		قنطار	١٢٣٣١	٦٦٧٢	٧٩٦٧
جملة					٨٣٧٨٧	١١٠٧٨٧
ز) مجموعة قصب السكر :						
قصب السكر	١٧٠	٨٧٠	قنطار	١٤٧٩٠٠	١٥٥٣٠	١٨٤٨٨
جملة					١٥٥٣٠	١٨٤٨٨
ل) مجموعة الاعلاف :						
برسيم مستديم	١٥٠٠		فدان		٧٥٦٢٤	٧٨٣٠٠
برسيم تحريش	١١٧٠		"		١٥٤٤٤	١٧٥٥٠
اعلاف اخرى					—	—
بذور برسيم	١٨٠	١,٣	اردب	٢٣٤	٤٦٨٠	٣٨٠١
اتبان					٢٣٥٤٧	١٤٣٦٨
جملة					١١٩٢٩٥	١١٤٠١٩
ح) مجموعة الفاكهة والاشجار :						
فاكهة	٢١٥		طن	١١٠٠	٤٥٥٠٠	٤٥٥٠٠
نخيل ومنتجاته						
زهور ومشاتل					٢٥٠٠	٢٥٠٠
جملة					٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠

تابع الجدول رقم (٤)

	المساحه بالالف فدان	م٠غ الفدان	وحده الانتاج	جمله الانتاج بالالف وحده	القيمه بالالف جنيه	
					اسعار ٦٤/٦٥	اسعار جاريه
ز- مجموعة الاعرى والاحطاب					١١٤٦٦	١٦٥٥٦
جملة قيمة الانتاج النباتى					٦٢٢٩٥٨	٦٩٦٠٤٥
٢- الانتاج الحيوانى :						
سماد بلدى وعمل حيوانى					٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
لحوم			طن	٥٨٣	١٢٥٢٩٤	١١٧٨٥٦
البان			،،	١٤٧٠	٥٥٨٦٠	٦٤٦٨٠
صوف وشعر					٩٧٥	٩٨٢
بيض			،،	٥٤	١٣٥٠٠	١٤٥٨٠
عسل					١٦٠٤	١٦٨٧
جمله					٢٣٢٢٣٣	٢٣٤٧٨٥
٣- الانتاج السمكى :					٢٣٢٠٠	٢٦٩٥٠
جملة الانتاج للاراضى القديمة					٨٧٨٣٩١	٩٥٧٧٨٠
ثانيا : الاراضى الجديدة :						
قمح	١٤١		اردب	٦١٧	٢٨٤٤	٢٩٧٨
شعير	٤٥		،،	٢٤٥	٧٦٢	٨٥٢
ذرة شامى	١٨١		،،	٦٨٠	٣٨٣٢	٣٩٦٩
ذرة رفيعة	٤٥		،،	٢٧٠	٨٦٦	١٠٠٧
ارز	٦٠		ضريبة	٧٦	١٣٦٨	٢٢٦٨
فول	١٠		اردب	٣٣	٢٦٤	٢٥٤
فول سودانى	١٥		،،	١٢٤	٦٢٠	٨٥١
سمسم	٥		،،	١١	١١٤	١٤٧
قطن (زهر)	٨		ق٠م	٣٢	٥٤١	٤٠٢
قصب	٣٠		قنطار	١٧٩٠٠	١٨٨٠	٢٢٣٨
خضر	١١٦		طن	٣٩٦	٥٩٤٠	٧٩٢٠
فاكهة	٣٠		،،	٨٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠
برسيم واعلاف	٢٥٠		فدان		٥٠١٠	٥٠١٠
جملة الانتاج للاراضى الجديدة					٢٦٨٧١	٢٠٦٩٦
اجمالى الانتاج الزراعى					٩٠٥٢٦٢	٩٨٨٤٧٦

المصدر : وزارة التخطيط ، الشعبه المركزية لتخطيط الزراعة

٢ ـ تقدير مستلزمات الانتاج الزراعى : يتضمن مستلزمات الانتاج الزراعى العناصر الوسيطة الناتجة من قطاع الزراعة والتى يعاد استعمالها فى العملية الانتاجية واخرى تشترى من خارج القطاع . وتنقسم هذه المستلزمات الى مستلزمات للانتاج النباتى (كالتقاوى والاسمدة العضوية والعمل الحيوانى من داخل قطاع الزراعة وكالاسمدة الكيماوية والمبيدات والوقود والشحومات ... الخ من خارج القطاع) والى مستلزمات للانتاج الحيوانى (كالاعلاف الخضراء من داخل القطاع وكالاعلاف المصنعة والادوية لعلاج الحيوانات من خارج القطاع) .

وينبغى الاشارة الى ان تطور نسبة القيمة النقدية لمستلزمات الانتاج الزراعى الى قيمة الانتاج الزراعى من سنة الى اخرى يشير الى مدى كفاءة العناصر المستخدمة فى هذا القطاع ، فان تناقص هذه النسبة من عام الى آخر يشير الى الترشيد Rationalization فى استخدام عناصر الانتاج الزراعى . ويوضح الجدول رقم (٥) تطور قيمة الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٠/٦٩ بالاسعار الجارية . ويتبين من الجدول رقم (٥) تناقص نسبة قيمة مستلزمات الانتاج الزراعى الى قيمة الانتاج الزراعى ابتداء من عام ١٩٦٧/٦٦ ، حيث انخفضت تدريجيا من ٣٤٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٢٩٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ .

٣ ـ تقدير الناتج الزراعى : كما يتبين من الجدول رقم (٥) ان قيمة الناتج الزراعى اى مايطلق عليه القيمة المضافة المتولدة من قطاع الزراعة ، تمثل مباشرة الفرق بين قيمة الانتاج الزراعى وقيمة مستلزمات الانتاج الزراعى . ويوضح تطور نسبة قيمة الناتج الزراعى او القيمة المضافة بالقطاع الزراعى الى قيمة الانتاج الزراعى مدى تطور كفاءة الاداء الاقتصادى لقطاع الزراعى . فان تزايد نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج الزراعى يعنى تدعيم الكفاءة الاقتصادية لهذه القطاع ، كما تعنى تعظيم مساهمة قطاع الزراعة فى تنمية الاقتصاد القومى . ويوضح الجدول رقم (٥) ان نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج الزراعى زادت تدريجيا ابتداء من عام ١٩٦٧/٦٦ فزادت من ٦٦٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٧١٪ فى عام ١٩٧٠/٦٩ .

الجدول رقم (٥)

تطور قيمة الانتاج الزراعى ومستلزمات الانتاج الزراعى والقيمة المضافة خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ٦٩/١٩٧٠

(بالمليون جنيه وبالاسعار الجاريه)

	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠
قيمة الانتاج الزراعى	٦٠٤	٥٩٤	٦٤١	٦٧٧	٨١٣	٨٨٤	٩٢٩	٩٥٠	٩٧٨	١٠٧٥
قيمة مستلزمات الانتاج	١٧٦	١٩٢	١٩٦	٢٠٢	٢٤١	٢٧٦	٣١٧	٣٠٦	٢٨٩	٣٠٣
٪ قيمه المستلزمات الى الانتاج الزراعى	٣٠	٣٢	٣١	٣٠	٢٩	٣١	٣٤	٣٢	٣٠	٢٩
القيمة المضافة	٤٢٥	٤٠٢	٤٤٥	٤٧٥	٥٨٢	٦٠٨	٦١٢	٦٤٤	٦٨٩	٧٧٢
٪ القيمة المضافة الى الانتاج الزراعى	٧٠	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٦٩	٦٦	٦٨	٧٠	٧١

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير المتابعة لنمو الاقتصاد القومى

اسس اختيار مشروعات خطة التنمية :

بعد الانتهاء من تحديد اولويات الاهداف القومية والقطاعية ، تبرز مشكلة الاختيار والمفاضلة بين المشروعات الاستثمارية التى يمكن بها تحقيق هذه الاهداف وفقا لاولوياتها وتعتبر هذه المرحلة من ادق واهم مراحل اعداد الخطة القومية والخطط القطاعية ، حيث تنتهى هذه المرحلة بالاختيار النهائى لمشروعات التنمية . وفى الحقيقة فانه عند الحديث عن اختيار مشروعات التنمية لابد من التميز بين المفاهيم التالية :

- المعايير او المقاييس الاقتصادية Economic Criteria or Measures التى تستخدم لدراسة اقتصاديات المشروع ولتحديد الافضليات او الاولويات Priorities لمختلف المشروعات .
- الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية Economic, Social and Politi-cal considerations - التى يتم فى ضوئها الاختيار النهائى لمشروعات خطة التنمية .

ومن امثلة المعايير او المقاييس الاقتصادية مايلى :

* العائد للتكلفة
* معامل رأس المال الى الدخل
* عائد رأس المال
* عائد العمل
* القيمة المضافة بواقع وحدة رأس المال
* القيمة المضافة بواقع وحدة العمل
* العمالة للوحدة من رأس المال
* معدل دور رأس المال

ويجدر الاشارة الى أنه يأتى فى مقدمة هذه المعايير الاقتصادية مايلى :

* المعدل المتوقع للربح : Expected Rate of Profit
* القيمه الحاليه : Present Value
* المعدل المقدر للربح Accounting Rate of Profit

وتستمد هذه المعايير الثلاث واقعيتها من أنها تأخذ فى الاعتبار معامل الزمن الذى يمثل أحد الأبعاد الرئيسيه لأى عملية اقتصادية • ويقدر المعيار الاول اى المعدل المتوقع للربح طبقا للمعادلة التالية :

$$أ = \sum_{هـ=1}^{ن} \frac{ك_{هـ}}{(1+ع)^{هـ}} + \frac{ك_{ن}}{(1+ع)^{ن}}$$

حيث أن :

أ = الانفاق الاستثمارى للمشروع

$ك_{هـ}$ = العائد المتوقع فى العام الأول (هـ) من العمر الاقتصادى للمشروع ، مع أن هـ = ١ ، ٢ ، ٠٠٠٠ ، ن

$ك_{ن}$ = العائد المتوقع فى العام الأخير (ن) من العمر الاقتصادى للمشروع ، وهذا فى الواقع يمثل قيمه المعدات للمشروع عندما يتقرر التخلص منها لانتهاء عمرها الاقتصادى أى مايطلق عليها Scrap Value of the Equipments

ع = المعدل المتوقع للربح والذى يقدر لكل مشروع

وتتحدد أولويات المشروعات طبقا لهذا المعيار على أساس قيمة (ع) حيث أن المشروع الذى تقدر له أكبر قيمه للمعدل المتوقع للربح يحتل الأولويه الاولى بالنسبه لأولويات باقى المشروعات موضع الدراسة •

اما فيما يتعلق بالمعيار الثانى أى القيمة الحالية للمشروع الاستثمارى فان هـــذه القيمة تقدر طبقا للمعادله التاليـة :

$$ف = \sum_{هـ=1}^{ن} \frac{ك_{هـ}}{(1+ح)^{هـ}} + \frac{ك_{ن}}{(1+ح)^{ن}} - أ$$

حيث أن :

ف = القيمه الحالية للمشروع الاستثمارى على أساس عمر اقتصادى متوقع يبلغ (ن) من السنوات .

$ك_{هـ}$ = العائد المتوقع فى العام الاول (هـ = ١) من العمر الاقتصادى للمشـــروع مع ان هـ = ١ ، ٢ ، ..... ، ن .

$ك_{ن}$ = العائد المتوقع فى العام الأخير (هـ = ن) من العمر الاقتصادى للمشـروع وهو فى الواقع يمثل قيمه المعدات للمشروع عند انتهاء العمر الاقتصـــادى للمشروع .

ح = التكاليف الحدية لتمويل المشروع ، وهى فى الواقع تمثل معدل الفائده على رأس المال المستثمر فى المشروع .

أ = الانفاق الاستثمارى للمشروع .

وطبقا لهذا المعيار فان المشروعات موضع الدراسة تتحدد أولوياتها على أساس حجـــم (ف) ، فالمشروع الذى تقدر له أكبر قيمة حاليه (ف) يحتل الأولوية الاوليه بين أولويـــات مختلف المشروعات . وجدير بالاشارة الى أن قيمة (ف) لابد وأن تكون موجبة ، حيث أنـــه بافتراض أن ف = صفر ، فان هذا يعني أن معدل الفائدة على رأس المال المستخدمة فـى تقدير القيمه الحاليه والتى يرمز لها (ح) يساوى المعدل المتوقع للربح المستخدم فى تقدير هذا المعدل والذى يرمز له (ع) ، وهذا يعنى أن العائد الصافى للمشروع يساوى صفر .

اما المعيار الثالث أى المعدل المقدر للربح ، فان هذا المعدل يقدر طبقـــا للمعادله التاليـه :

$$ل = \frac{\sum_{هـ=1}^{ن} (ص_{هـ} - س_{د_{هـ}}) - أ_{د}}{ن \, أ_{د}}$$

حيث أن :

ص هـ = العوائد الاجمالية للعام هـ ، مع أن هـ = ١ ، ٢ ، ... ، ن

س د هـ = قيمة الاهلاك للعام هـ للمشروع د

أ د = الانفاق الاستثمارى للمشروع د

ن = العمر الاقتصادى المتوقع للمشروع .

ويعرف المعدل المقدر للربح (ل) على أساس المتوسط السنوى الصافى كنسبه من الانفاق الأساسى الاستثمارى ، مع أن المتوسط السنوى لصافى الربح عبارة عن المتوسط السنوى لصافى العوائد خلال العمر الاقتصادى للمشروع بعد طرح قيمه الاهـــــــلاك Depraciation سنويا .

وطبقا لمعيار المعدل المقدر للربح فان " تعظيم "Maximization قيمه (ل) لأى مشروع ، هى التى تحدد أولوية المشروع من الوجهة الاقتصادية .

اما فيما يتعلق بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتى يتم فى ضوئها الاختيار النهائى لمشروعات خطه التنميه ، فيأتى فى مقدمتها مايلى :

* مدى امتصاص عمالة جديدة .
* العائد من العملات الاجنبية .
* الميزان التجارى وميزان المدفوعات .
* طبيعة توزيع الدخل .
* الاستخدام لعناصر الانتاج النادرة .
* الاستخدام لعناصر الانتاج العاطلة .
* الاستخدام لعناصر الانتاج المحلية .
* الاستخدام لعناصر الانتاج الاجنبية

وعلى العموم ، فانه دون الدخول فى مناقشة هذه الاعتبارات فان المثل التالى يوضح مدى الربط بين المعايير الاقتصادية والاعتبارات المختلفة فى تحديد أولويات المشروع واختيارها .

مثال :

* بافتراض ان المشروع الذى يتولد عنه ناتجا سنويا يقدر بنحو ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه يتساوى فى الاولوية مع المشروع الذى يتيح ١٠ر٠٠٠ فرصة عمل أو الذى يوفر نحو ٥٠ر٠٠٠ جنيه من العملات الاجنبية .

* وبافتراض ان هناك ثلاث مشروعات ، أ ، ب ، جـ موضع الدراسة والاختيار ، و أن اقتصادياتها على النحو المدون فى الجدول رقم (٦) .

الجدول رقم (٦)

	المشروع		
	أ	ب	جـ
قيمة الناتج (جنيه)	١٫٢٠٠٫٠٠٠	٨٠٠٫٠٠٠	٦٠٠٫٠٠٠
عدد المشتغلين (عامل)	٣٠٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠
الصافي من العملات الاجنبية (جنيه)	١٠٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	١٥٠٫٠٠٠

وطبقا للارقام الافتراضية لاقتصاديات المشروعات أ ، ب ، جـ المدونة في الجدول رقم (٦) ، فان اولويات هذه المشروعات من الوجهة الاقتصادية تقدر على الوجه التالي :

أولوية المشروع (أ) = $\frac{٣ + ٣ + ٢}{\text{جملة تكاليف المشروع (أ)}} = \frac{٨}{\text{جملة التكاليف}}$

أولوية المشروع (ب) = $\frac{٢ + ٤ + ١}{\text{جملة تكاليف المشروع (ب)}} = \frac{٧}{\text{جملة التكاليف}}$

أولوية المشروع (جـ) = $\frac{١٫٥ + ٢ + ٣}{\text{جملة تكاليف المشروع (جـ)}} = \frac{٦٫٥}{\text{جملة التكاليف}}$

وبافتراض أن جملة التكاليف للمشروعات أ ، ب ، جـ متساوية — لمجرد تسهيل المقارنة — فانه من الوجهة الاقتصادية فان أولويات هذه المشروعات تكون أ ، ب ، جـ على التوالي .

ورغم هذه الأولويات من الوجهه الاقتصاديه ، فان الاختيار النهائى يتوقف على الاعتبارات — التى سبقت الاشاره اليها — فان كان فى مقدمه هذه الاعتبارات "اتاحة اكبر فرصه للعماله" فان المشروع (ب) يتم اختياره رغم انه وفقا للمعايير الاقتصاديه يحتل الاولوية الثانيه بعد المشروع (أ) . أما اذا كان فى مقدمة هذه الاعتبارات " توفير أكبر قدر من العائد الأجنبى " فان المشروع (جـ) يتم اختياره رغم انه يحتل الأولويه الثالثه بعد المشروعين أ ، ب وذلك وفقا للمعايير الاقتصاديه .

نستخلص من هذا أن تحديد أولويات المشروعات واختيار أنسبها وأفضلها من وجهه النظر القوميه لايتوقف فقط على الجوانب الاقتصاديه لهذه المشروعات بل أيضا على اعتبارات عديده يأتى فى مقدمتها مدى مساهمة المشروع فى تحقيق الأهداف القومية خصوصا فيما يتعلق بالدخل القومى — الاستهلاك — العماله ميزان المدفوعات — توزيع الدخل القومى .

المشاكل التى تواجه العمليه التخطيطية :

عند مناقشة المشاكل التى تواجه العملية التخطيطية بجوانبها وابعادها ومستوياتها المختلفة سواء على مستوى القطاع او مستوى الاقتصاد القومى ، فانه يحسن اولا ايضاح الفرق بين المشاكل التخطيطية وتلك التى تواجه عملية التنمية بمراحلها المختلفة . فرغم ان التخطيط فى جوهره وفلسفته يعتبر الوسيلة الفعالة نحو التنمية ، فان مشاكله ومعوقاته قد تختلف فى طبيعتها عن تلك التى تواجه التنمية .

ولايضاح هذا فانه يجدر قبل مناقشه المشاكل التخطيطيه بصفه عامه ان نلقى بعض الضوء على المشاكل الاساسية التى تواجه عملية التنمية والتى يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

١ ـ الانفجار السكاني : يعتبر الانفجار السكاني من اهم المشاكل الرئيسية التي تواجه عملية التنمية في كثير من الدول النامية بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة . ويزيد من ضخامة هذه المشكلة ان كثير من الدول النامية تمر بأخطر مرحلة للنمو السكاني وهي مايطلق عليها " المرحلة الثانية للتحول السكاني "

The second stage of population transition

وهذه المرحلة تتصف اساسا بمعدل مرتفع للمواليد يكاد يكون ثابتا ومعدل وفيات يتناقص مما يؤدي الى معدل نمو متزايد للسكان . وتبرز المرحلة الثانية للتحول السكاني في كثير من الدول النامية كنتيجة لاختلاف التوازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، ويرجع هذا الى ان الكثير من حكومات الدول النامية تراقب معدلات الوفيات دون توجيه رقابة فعالة لمعدلات المواليد .

٢ ـ انتشار الامية : وتؤدي بدورها الى انخفاض او تدهور مستوى التكنولوجيا المستخدم في اساليب الانتاج . وهذا يعني استمرار الاساليب التقليدية في الانتاج مما يؤدي الى انخفاض وتدهور الانتاجية لوحدة الانتاج سواء وحدة الارض او رأس المال او العمل ويعني انخفاض مستوى الانتاجية انخفاض مستوى الدخل الفردي وانخفاض مستوى الادخار الاختياري وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار والذي يعتبر اساسا لدفع عجلة التنمية . وهذا كله يضاعف من اهمية التخطيط الشامل ، كما يضاعف من ضخامة المشاكل التي تجابه التخطيط .

٣ ـ ضآله رؤوس الاموال المتاحة : وتعتبر هذه المشكلة محصلة للمشكلتين السابقتين . ويشير هذا الى مدى اعتماد الدول النامية خصوصا في المراحل الاولى للتنمية على التمويل الخارجي بصورة المختلفه (القروض ـ المعونة ـ الاستثمار الاجنبي) وماقد يواجه هذه الدول من صعاب ومشاكل في هذا المجال .

٤ - ضآلة العائد من العملات الاجنبية : وتعتبر هذه المشكلة انعكاسا للمشكلة السابقة ، وتشير الى صغر حجم التجارة الخارجية اذا ما قورنت بالدخل القومى لهذه الدول . وقد يرجع هذا اساسا الى اتجاه معامل التبادل التجارى Terms of Trade فى غير صالح الدول النامية . وترتكز هذه المشكلة على ان الجزء الاكبر من صادرات الدول النامية ينحصر اساسا فى الحاصلات الزراعية وغيرها من المواد الاولية والخام ، وهذه المواد كثيرا ما تلعب الظروف البيئية دورا مضادا فى حجم انتاجها كما انها تتصف بالتقلبات السعرية الكبيرة اذا ما قورنت بالتقلبات السعرية للسلع المصنعة . ولاتعنى الظاهرة الاخيرة الى مجرد ضآلة العائد من العملات الاجنبية بل الى عدم استقرار هذا العائد من سنة الى اخرى .

٥ - نقص فرص العمالة خارج القطاع التقليدى : يعتبر قطاع الزراعة القطاع الرائد فى مختلف الدول النامية مما يؤدى الى تكدس العمالة فى هذا القطاع الى الحد الزائد عن الحجم اللازم ، مما ينتج عنه بروز ظاهرة البطالة المقنعه Disguised Unemployment وهذه المشكلة تؤكد اهمية خلق قطاعات جديدة من شأنها امتصاص هذه العمالة الزائدة مما يدعم الأداء الاقتصادى لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

٦ - قطاع الزراعة : مازال قطاع الزراعة يمثل ركنا اساسيا فى البنيان الاقتصادى لمختلف الدول النامية ، وهذا يعنى ان الدخل الزراعى يمثل حجما كبيرا فى الدخل القومى لهذه الدول . كما ان قطاع الزراعة - كما سبقت الاشارة - يلعب دورا هاما فى التنمية الاقتصادية ، فهو مصدر الغذاء لكافة الشعب ، ومصدر الايدى العاملة اللازمة للقطاعات الاخرى . ومصدر كبير لتوفير رأس المال اللازم للتنمية ، بالاضافة الى انه سوق كبير لتصريف سلع القطاعات الاخرى . من هذا يتضح ان الاسراع فى معدلات التنمية الاقتصادية يتطلب فى المقام الاول نمو الانتاج الزراعى نموا يتفق مع تطور القطاعات الاخرى . ويعتبر هذا المطلب فى حد ذاته مشكلة ليست باليسيرة ، فالانتاج الزراعى يحيط به بعض المشاكل لها سمات تميزه عن انتاج مختلف القطاعات الاخرى ، ومن بين هذه المشاكل مايلى :

أ - تدهور خصوبة التربة الزراعية المصرية كنتيجة مباشرة للاستخدام الكثيف لهذه الاراضى ، لذا فان هناك حاجة ماسة الى التعرف على امثل الطرق لاستخدام هذه الاراضى وعناصر الانتاج الاخرى وعلى انسب الدورات المحصولية .

ب - الظروف الجوية والتقلبات الموسمية والتى قد يكون لها اثراكبيرا على زيادة او نقص الانتاج الزراعى سنة بعد اخرى مما يعنى عدم استقرار الدخل المتولد من قطاع الزراعة .

جـ - ضخامة العدد المطلق للمشتغلين فى الزراعة ، مما يؤدى - كما سبقت الاشارة الى انخفاض انتاجية الفرد المشتغل بهذا القطاع .

د - عدم استقرار حجم الطلب على العمل الزراعى ، بمعنى زيادة الطلب على العمل فى دورات الموسم الزراعى ونقصه بصورة ملحوظة فى الاوقات الاخرى للموسم . ويصاحب هذا صعوبة انتقال العمالة الزائدة فى الزراعة فى فترات الكساد الى القطاعات الاخرى. وهذه الظاهرة تتطلب العمل على ايجاد انظمة للدورة المحصولية لتوزيع افضل للعمل على مدار السنة والعمل على ايجاد طرق لاستخدام امثل للعمالة فى فترات الكساد .

هـ - بطء تحول رأس المال من الزراعة الى الانشطة الاخرى ، وهذا بطبيعته يعنى صعوبة نمو القطاعات الاقتصادية الاخرى مما يعوق بدوره عملية التنمية الشاملة .

و - صغر حيازة الاراضى الزراعية ، ولاتتركز المشكلة هنا على عدم الاستفادة من وفورات السعة او وفورات الانتاج الكبير ، وانما تكمن المشكلة فى السلوك الانتاجى للملايين الحائزين للاراضى الزراعية والذين يتباينون فى قدراتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مما يزيد من صعوبة التحكم فى هذا السلوك وتوجيهه .

واخيرا بعد ان استعرضنا المشاكل التى تواجه التنمية ومدى ارتباطها بقطاع الزراعة ، يمكن ان نناقش المشاكل التخطيطية فى الواقع المصرى على النحو التالى :

١ — ان لجمهورية مصر العربية مشكلة خاصة فى مجال التخطيط القومى الشامل ، هى مشكلة التخطيط الشامل فى اقتصاد مختلط . اى التخطيط فى مجتمع تقوم الدوله فيه بدور اقتصادى فعال وبجانب هذا يقوم القطاع الخاص فيه بدور هام . وبالطبع فان هذا الوضع يزيد من تعقيد مشكلة العملية التخطيطية ، نظرا لانه يستلزم تخطيطا اقتصاديا اكثر مما يلزم فى حالة اقتصاد غير مختلط اى لاوجود للقطاع الخاص فيه كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى مثلا .

٢ — بالاضافة الى هذا فان اهم المشاكل التى تكتنف العملية التخطيطية هى مشكلة عدم توافر وقصور البيانات والاحصاءات والمعلومات خصوصا على المستوى التفصيلى للوحدة الاقتصادية وعدم شمولها بل وتضاربها احيانا . اى عدم توافر وعدم شمول وعدم دقة البيانات بالقدر الذى يسمح بتطوير " التكنيك " التخطيطى . فبدون وفرة البيانات وشمولها ودقتها لايمكن استخدام احدث الوسائل الاحصائية والرياضية والاقتصادية لوضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية . فعلى سبيل المثال فان "البرامج الخطية " والتى اصبحت من اهم الطرق العلمية لتحديد اولويات المشروعات تتطلب حجما كبيرا من البيانات التى تتسم بالتفصيل والدقة .

ان هناك حقيقة هامة وهى ان المخطط خصوصا على المستوى المركزى فى حاجة ماسة بصفة دائمة ومستمرة الى المزيد من البيانات نظرا الى ان الخطة توضع لفترة مقبلة اى تعتمد على كثير من التوقعات والتنبوءات . لذا فان الجديد من البيانات قد يلقى بالضوء امام المخطط على حقيقة سير تنفيذ الخطه .

٣ — ويأتى بعد هذا مشكلة نقص الدراسات الميدانية خصوصا على مستوى الوحدة الانتاجية (مزرعة — مصنع — مدرسة — مستشفى) ويحجب نقص هذه الدراسات الضوء بل ويحول دون التعرف على حقيقة مشاكل تنفيذ الخطه . وبدون المزيد من هذه الدراسات على المستوى المحلى فانه لايمكن الوقوف على طبيعة المشاكل الحقيقية التى كثيرا ما تصاحب عملية تنفيذ الخطة ، كما لايمكن التعرف على حقيقة الاحتياجات المحلية والتى تعتبر ركنا اساسيا وموجها للخطط المقبله .

٤ — كما ان عدم تضمن الخطة كل السياسات والتنظيمات والقرارات التي لها اثر مباشر على تنفيذ الخطة ، يضيف احدى الصعاب الى المشاكل التخطيطية، فمثلا عدم تضمن اطار الخطة كل السياسات السعرية والتنظيمات التسويقية التعاونية قد يكون له اثر سيء على تنفيذ الخطة خصوصا ما اذا تم تغيير مفاجيء وكبير في هذه السياسات او التنظيمات .

ان الهيكل العام لمثل هذه السياسات والتنظيمات لابد وان يكون ضمن الاطار العام للخطة ، حتى تعد الخطة على اساس واضح ، وحتى لا يحدث تغييرا فجائيا في هذه السياسات اثناء تنفيذ الخطة .

٥ — هناك مشكلة اخرى وهي عدم دراية العاملين خصوصا على المستوى التنفيذي بالاسس والمفاهيم العامة للتخطيط . فمن اعتقادي انه لا يمكن ان نختار متخصصا في الصناعات الغذائية مديرا لمشروع تجفيف البصل مثلا لاحدى مشروعات الخطة دون الممارسة بمبادىء ومفاهيم التخطيط الاقتصادي او حتى دون اقناعه بأن التخطيط الاقتصادي هو افضل الطرق لاستخدام مواردنا وتطوير اقتصادنا القومي . كما ان عدم عمق الوعي التخطيطي بين العاملين في الوحدات الانتاجية والخدمية يزيد من ضخامة هذه المشكلة . ان نشر الوعي التخطيطي هو من افضل العوامل المساعدة على حسن اداء الخطة وعلى زيادة احتمال تنفيذها على الوجه الاكمل . ويعتبر نشر الوعي التخطيطي لدى المواطنين من اهم واجبات الاجهزة المحلية والاجهزة السياسية .

٦ — واخيرا فان عدم التنسيق بين بعض المشروعات المتكاملة كثيرا ما يؤدي الى ابراز مشكلة خطيرة وهي خلق طاقات انتاجية او خدمية معطلة وهذا بدوره يقف حائلا دون الاسراع في معدلات التنمية ، فمثلا قلة او عدم التنسيق بين مشروعات الري والصرف واستصلاح واستزراع الاراضي قد يؤدي الى خلق طاقات ارضية معطلة . لهذا فان نجاح الخطة القومية للتنمية لا يتحقق بمجرد تناسق وتكامل مشروعات وبرامج الخطة في الاطار النظري لها بل ان تحقيق الاهداف الى الحد المستهدف يتوقف على مدى نجاح التنسيق بين المشروعات المتكاملة عمليا وعلى مدى نجاح التطبيق الفعلي للمشروعات بخطواته ومراحله المختلفة .

التجربة التخطيطية لقطاع الزراعة فى مصر

مقدمة :

ينبغى فى بداية هذا الفصل وقبل مناقشة التجربة التخطيطية لقطاع الزراعة منذ أخذت مصر بأسلوب التخطيط الشامل فى عام ١٩٦٠ ، ان نبرز بعض الحقائق التى ترتبط بهذا القطاع والتى توضح مدى الصعوبة التى يواجهها المخطط المركزى لتخطيط التنمية الزراعية فى مصر :

- من المعروف ان التخطيط لقطاع الزراعة يرتكز على رفع الكفاءة الانتاجية بما يحقق الاكتفاء الذاتى النسبى لاحتياجات الجماهير من السلع الغذائية ومتطلبات القطاعات الاقتصادية من المواد الاولية بالاضافة الى تحقيق فائض يمكن توجيهه الى تمويل القطاعات الاقتصادية الاخرى . الا ان رفع الكفاءة الانتاجية لقطاع الزراعة يرتبط بطبيعة الانتاج الزراعى وكونه عملية بيولوجيه تتأثر وتخضع للعوامل الجوية التى قد يصعب التحكم فيها او تجنب آثارها الضارة .

- يمثل النشاط الزراعى الجزء الاساسى للقطاع الخاص فى مصر مما يصعب معه توجيهه و التحكم فيه والتخطيط لنموه وتطوره جنبا الى جنب القطاع العام - ففى ظل الملكية الخاصة للوحدات الانتاجية الزراعية خصوصا الحيازات الصغيرة يوجه الموارد على اساس فردى قد لا يراعى فيه المبادىء الاقتصادية لتحقيق اكبر عائد وانما الاكتفاء الغذائى الذاتى اى انتاج القمح والاذرة و .... الخ لاستهلاك الاسرة .

- ضآلة الحيازات الزراعية ، حيث بلغ عدد هذه الحيازات نحو ٢ر٧ مليون حيازة يتباين مالكيها تباينا كبيرا فى درجة ثقافتهم وقد راتهم الاقتصادية مما يضاعف من صعوبة التخطيط لقطاع الزراعة .

الخطة القومية الخمسية الاولى (٦٠ - ١٩٦٥) :

من المعروف ان الخطة القومية الخمسية الاولى لم تبدأ من فراغ ، بل انطلقت مما حققه الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة من نمو وتقدم اقتصادى خلال السنوات الستى سبقت الخطة . لقد بذلت لسنوات طويلة جهود شاقة مثمرة فى مجالات الصناعة والزراعة ... الخ فى الجانب الاقتصادى الانتاجى وفى مجالات التعليم والثقافة والصحة ... الخ فى الجانب الخدمى الاجتماعى ، ويوضح الجدول رقم (٢) تطور المتغيرات الاقتصادية الاساسية للاقتصاد القومى منذ عام ١٩٤٥ حتى العام ١٩٦٠/٥٩ الذى سبق الخطة الخمسية الاولى مباشرة . ويتبين من هذا الجدول مدى تطور الطاقة الاستثمارية للاقتصاد المصرى ، حيث زادت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى من ٤ر٥٪ فى عام ١٩٤٥ الى ١٤ر٤٪ فى عام ١٩٥٩/٥٨ . كما ان تطور الحجم المطلق للاستثمار الموجه للانشطة الاقتصادية المختلفة خلال نفس الفترة يشير بوضوح لمدى تطور الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومى حيث زاد حجم الاستثمار من ٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ الى ١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٥٩/٥٨ وذلك بالأسعار الجارية . ولقد انعكس هذا التطور فى حجم الاستثمار الموجه للانشطة الانتاجية الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى ، حيث زاد الناتج المحلى الاجمالى المتولد من مختلف القطاعات الاقتصادية تدريجيا من ٥٥٢ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ الى ٩١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠ و١٠٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٥٥/٥٤ و ١٣٧٢ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الذى سبق الخطة الخمسية الاولى مباشرة وذلك بالأسعار الجارية .

الجدول رقم (٧)

تطور المتغيرات الاقتصادية الاساسية للاقتصاد القومى
المصرى خلال الفترة (١٩٤٥ - ١٩٦٠/٥٩)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنوات	الناتج القومى الاجمالى	الادخار المحلى الاجمالى	الاستثمار الاجمالى	نسبة الادخار الى الناتج القومى الاجمالى	نسبة الاستثمار الى الناتج القومى الاجمالى
١٩٤٥	٥٥٢	٧٠	٢٥	١٢,٩	٤,٥
١٩٤٦	٥٣٥	٢٦	٣٩	٤,٩	٧,٣
١٩٤٧	٥٧٨	٣١	٥٢	٥,٤	٩,٠
١٩٤٨	٧١٨	٧٥	٨٣	١٠,٤	١١,٦
١٩٤٩	٨٢٩	٨٤	٨٨	١٠,١	١٠,٦
١٩٥٠	٩١٦	٧٨	٨٩	٨,٥	٩,٧
١٩٥٢/٥١	٩٦٨	٧٧	١١١	٨,٠	١١,٥
١٩٥٣/٥٢	٩٠٤	٦٧	٩٨	٧,٤	١٠,٨
١٩٥٤/٥٣	٩٦٣	١٤٢	١٣٢	١٤,٧	١٣,٧
١٩٥٥/٥٤	١٠١٤	١٢١	١٤٦	١١,٨	١٤,٤
١٩٥٦/٥٥	١٠٧٢	١٣٣	١٧٢	١٢,٤	١٦,٠
١٩٥٧/٥٦	١١٢٥	١٢١	١٥١	١١,٦	١٣,٤
١٩٥٨/٥٧	١١٩٥	١١٩	١٦٥	١٠,٠	١٣,٨
١٩٥٩/٥٨	١٢٥٦	١٦٤	١٨١	١٣,١	١٤,٤
١٩٦٠/٥٩	١٣٧٢	١٣٥	٢٠٤	٩,٨	١٢,٥

المصدر : بيانات مجمعة من كتاب هانسن ومرزوق :

B. Hansen and Q.A. Marzouk, Development and Economic policy in U.A.R.(Egypt), North - Holland publishing, Amsterdam, 1965.

ما تقدم يتبين الاساس الذى انطلقت منه الخطه القوميه الخمسية الاولى لتستهدف زيادة الانتاج المحلى فى السنة الاخيره (١٩٦٥/٦٤) للخطة بنسبة ٤٤ر٦٪ واجمالى الدخل المحلى بنسبة ٤٣ر٢٪ واجمالى العمالة بنسبة ١٨٪ وذلك عن سنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) ، كما يتبين فى الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم (٨)

الانتاج المحلى الاجمالى والدخل والعمالة المستهدف

للخطة القومية الخمسية الاولى مقارنا بسنة الاساس (١٩٦٠/٥٩)

(باسعار ١٩٦٠/٥٩ وبالمليون جنيه)

البيان	سنة الاساس ٦٠/٥٩	المستهدف فى نهاية الخطة (٦٥/٦٤)	الزيادة المستهدفة	
			مقدارها	% الى سنة الاساس
اجمالى الانتاج المحلى :	٢٥٤٧ر٩	٣٦٨٤ر٨	١١٣٦ر٩	٤٤ر٦
اجمالى الدخل المحلى :	١٢٨٥ر٢	١٨٤٠ر١	٥٥٤ر٩	٤٣ر٢
اجمالى العمالة (الف مشتغل)	٦٠٠٦	٧٠٦٧	١٠٨١	١٨ر٠

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى

والحقيقة ان الصورة الرقمية المدونة فى الجدول رقم (٨) والتى تبين حجم الاهداف العامة للخطة القومية الخمسية الاولى ، لاتبرز كل الاهداف التى استهدفتها الخطة القومية ، حيث تضمنت اهدافا اخرى من بينها :

- عدالة توزيع الدخل القومى لتحقيق العدالة الاجتماعية لجماهير الشعب .
- تطوير هيكل الاقتصاد القومى بتدعيم القطاع الصناعى ليقود الاقتصاد القومى بعد ان قام قطاع الزراعة بهذا الدور لسنوات طويلة .
- تطور هيكل العمالة بتوجيه فائض العمالة فى قطاع الزراعة الى القطاعات الاقتصادية الاخرى لتحسين الكفاءة الانتاجية لمختلف القطاعات وقطاع الزراعة ذاته .
- تدعيم ميزان المدفوعات بتنويع وتعظيم الطاقة التصديرية للاقتصاد القومى مع ضغط الواردات الكمالية .
- تعظيم قدرتنا الذاتية فى توفير الغذاء الاساسى للجماهير بالتوسع الافقى للاراضى الزراعية .

قطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الاولى :

لاشك ان الاهداف العامة للخطة القومية الخمسية الاولى السابق مناقشتها ، ارتكزت على طبيعة وحجم الاهداف التى استهدفت لمختلف القطاعات الاقتصادية خصوصا القطاعات الرئيسية كقطاع الزراعة وقطاع الصناعة .

وفيما يتعلق بقطاع الزراعة فان الاهداف التى استهدفت لهذا القطاع اعتمدت على ركنين اساسيين :

- رفع الكفاءة الانتاجية لمختلف عناصر الانتاج الزراعى ، وهذا مايشار اليه بالتنمية الزراعية الرأسية .
- التوسع فى الرقعة الزراعية الى اكبر قدر ممكن ، وهذا مايشار اليه بالتنمية الزراعية الافقية .

وعموما فانه استهدف لقطاع الزراعة ان يزداد انتاجه فى السنه الاخيره (١٩٦٥/٦٤) للخطة القومية الخمسية الاولى بنسبة ٢ر٢٨٪ وان يزداد الدخل المتولد منه بنسبة ٢٨٪ مع زيادة العمالة به بنسبة ٨ر١١٪ وذلك عن سنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) كما يتبين من الجدول رقم (٩) .

الجدول رقم (٩)

الانتاج والدخل والعمالة المستهدف لقطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الاولى مقارنا بسنة الاساس (٥٩ / ١٩٦٠)

(بأسعار ١٩٦٠/٥٩ وبالمليون جنيه)

البيان	سنة الاساس ٥٩/٦٠	المستهدف فى نهاية الخطة ٦٤/٦٥	الزيادة المستهدفة	
			مقدارها	% الى سنة الاساس
الانتاج الزراعى :	٥٨١ر٦	٧٤٥ر٦	١٦٤ر٠	٢٨ر٢
الدخل الزراعى :	٤٠٥ر٠	٥١٨ر٤	١١٣ر٤	٢٨ر٠
العماله الزراعيه (ألف مشتغل)	٣٢٤٥	٣٦٢٥	٣٨٣	١١ر٨

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادى .

ويجدر الاشارة الى أن الزيادة المستهدفه فى كل من الانتاج الزراعى والدخل الزراعى والعماله المشتغله بقطاع الزراعة ، قد ارتكزت على توجيه استمارات قدرها ١١٧ر١ مليون جنيه (بأسعار ٥٩/٦٠) الى قطاع الزراعة و ١٨٣ مليون جنيه (بأسعار ٥٩/٦٠) الى قطاع الرى والصرف نظرا لأن الرى والصرف قطاع مكمل وضرورى لتطوير الطاقة الانتاجية الزراعية والحفاظ عليها . وهذا القدر من الاستثمار الموجة الى كل من الزراعة والرى والصرف والبالغ حوالى ٣٠٠ مليون جنيه (بأسعار ٥٩/٦٠) يعتبر قدرا كبيرا نسبيا ، حيث يمثل حوالى ١٩٪ من اجمالى الاستثمار المستهدف توجيهه الى مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية والبالغ قدره حوالى ١٥٧٧ مليون جنيه (بأسعار ٥٩/٦٠) .

كما يجدر الاشارة الى أن الزيادة فى الانتاج الزراعى البالغة نحو ١٦٤ مليون جنيه (بأسعار ٦٠/٥٩) والمستهدفه لقطاع الزراعة بنيت على أساس زيادة الانتاج من خلال رفع الكفاءة الانتاجية للطاقات الانتاجيه القائمه أى من خلال التنمية الزراعية الرأسيه بنحو ١٢٠ مليون جنيه وعلى أساس أن الانتاج المستهدف للطاقات الانتاجية الجديدة أى من خلال التنمية الزراعية الأفقية بحوالى ٤٤ مليون جنيه . أو بصورة أخرى فان الزيادة فى الانتاج الزراعى المقدرة بنحو ١٦٤ مليون جنيه ، اعتمدت على زيادة الانتاج النباتى بنحو ١٢٨ مليون جنيه والانتاج الحيوانى بحوالى ٢ر٣١ مليون جنيه والانتاج السمكى بنحو ٧ر٤ مليون جنيه .

وعموما فانه فى مجال التنمية الرأسية ، فقد تضمنت خطة قطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الأولى حوالى ١٦٠ مشروعا تستهدف أساسا الجوانب التاليه :

- النهوض بالطاقه الانتاجيه للأراضى الزراعية القائمة .
- تحسين وتنويع الحاصلات الحقليه والبستانية .
- النهوض بالثروة الحيوانيه .
- النهوض بالثروة المائية .
- مكافحه آفات وأمراض النباتات للحد من الاثار الضارة للظروف الجويه والعوامل البيئيه .
- تدعيم ميادين البحث العلمى فى مجال الانتاج الزراعى .
- تعميم الارشاد الزراعى .
- تدعيم التسهيلات الاقتراضيه
- النهوض بالبنيان التعاونى الزراعى
- تجميع الاستغلال الزراعى

وفيما يتعلق بالتنمية الأفقيه الزراعية فلقد استهدفت خطه قطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الأولى استصلاح واستزراع حوالى ٨٢٥ ألف فدان منها مايقرب من ٥٨٥ ألف فدان داخل الوادى وحوالى ٢٤٠ ألف فدان خارج الوادى . ويمكن متابعة انجازات خطة قطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الاولى من خلال القيم المدونه فى الجدول رقم (١٠) .

الجدول رقم (١٠)
الانتاج والدخل والعماله المحقق بقطاع الزراعة فى الخطه القومية الخمسية الاولى (٦١/٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥)

(بالاسعار الجاريه وبالمليون جنيه)

البيـــان	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤
الانتاج النباتى	٤١٩ر٩	٣٩٨ر٨	٤٧٣ر٦	٤٩٧ر٠	٥٨١ر٤
الانتاج الحيوانى السمكى	١٨٤ر١	١٩٥ر٢	١٦٧ر٢	١٨٠ر٠	٢٤١ر٤
جملة الانتاج الزراعى	٦٠٤ر٠	٥٩٤ر٠	٦٤٠ر٨	٦٧٧ر٠	٨٢٢ر٨
مستلزمات الانتاج الزراعى	١٧٩ر٠	١٩٢ر٠	١٩٦ر٢	٢٠٢ر٠	٢٤٠ر٧
الدخـــل	٤٢٥ر٠	٤٠٢ر٠	٤٤٤ر٦	٤٧٥ر٠	٥٨٢ر١
عدد المشتغلين بالالف	٣٦٠٠	٣٦١٥	٣٦٣٢	٣٦٧٣	٣٧٥١

المصدر : وزارة التخطيط

وبالاضافه الى انجازات خطه قطاع فيما يتعلق بالانتاج والدخل والعماله والمدونه فى الجدول رقم (١٠) فانه ينبغى الاشارة الى أن ماتم استصلاحه من أراضى خلال سنوات الخطه الخمسيه تقدر بنحو ٥٣٦ الف فدان .

ورغم هذه الانجازات سواء فى مجال التنميه الرأسيه او فى مجال التنميه الأفقيه الزراعية ، فانه يلاحظ انحراف ماتم تحقيقه فعلا من انجازات عما كان مستهدفا فى بدايه الخطه ، وقد يرجع هذا الى بعض المشاكل او المعوقات التى واجهت كل من التنمية الرأسية والتنمية الأفقيه الزراعية ويمكن ايجاز بعض المشاكل التى واجهت التنمية الرأسيه الزراعيه فى النقاط التاليه :

- عدم تمكن تغير السلوك الانتاجى المزرعى ، حيث يتطلب تغير وتطور هذا السلوك فترات زمنيه طويله حتى يمكن توجيهه طبقا لمتطلبات التنمية الزراعية والتنمية الشاملة .
- قصور التسهيلات الاقتراضيه اللازم توافرها للمزارعين وما نتج عن ذلك من مشاكل عديده .
- قصور التنظيمات التعاونية الزراعية .
- عدم انتشار الوعى التخطيطى على المستوى التنفيذى .
- قصور بعض الأنشطة المرتبطه والمكمله للنشاط الزراعى كنشاط لرى والصرف ، حيث أدى هذا مثلا الى تأخير تحويل أراضى الحياض الى أراضى رى مستديم فى الوقت المحدد .

أما فيما يتعلق بالتنمية الأفقية الزراعية فانها واجهت ايضا العديد من المشاكل يمكن ابراز بعضها فيما يلى :

- ضعف الامكانيات الفنيه والماديه المتاحة محليا والتى تتطلبها عملية الاستصلاح .
- قصور أجهزه المقاولات عن أداء الانشاءات الضخمة اللازمة لاستكمال عملية الاستصلاح .
- عدم الربط والتنسيق بين مراحل عمليات الاستصلاح وعمليات الاستزراع مما أدى الى اعادة هذه المراحل وبالتالى الى زيادة التكاليف الكلية للاستصلاح . وكان من شأن هذه المشاكل وغيرها أن انحرف القدر المحقق من الاراضى المستصلحة عن القدر المستهدف فى بداية الخطه ، حيث يقدر ماتم استصلاحه مثلا خلال سنوات الخطه نحو ٥٣٦ ألف وهذا يقل عما كان مستهدفا بنحو ٢٨٩ الف فدان .

الخطة القومية الثانيـة :

واجهت الخطه القومية الثانية بعض التغيرات بالنسبة للمدى الزمنى لتنفيذهـا فبعد ان كانت خطه خمسية تتضمن الفترة ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٠/٦٩ تغيرت الى خطه سبعيه تمتد الى عام ١٩٧٢/٧١ ، ثم تغيرت الى خطة ثلاثيه أطلق عليها خطه الانجاز تمتد فقط الى عام ١٩٦٨/٦٧ .

وعموما فانه لمناقشة الاهداف العامة للخطة القومية الثانيه ، فاننانعود الى الخطه الخمسيه الثانيه ،فهى فى الواقع تمثل الاطار العام الذى سار عليه العمل التخطيطى خلال الفترة ١٩٦٦/٦٥ الى ١٩٧٠/٦٩ .

استهدفت الخطه القوميه الخمسيه الثانيه أساسا زيادة الانتاج المحلى فى السنه الاخيره (١٩٧٠/٦٩) للخطه بنسبه ٤١ر٨٪ واجمالى الدخل المحلى بنسبة ٣٩ر٢ ٪ واجمالى العماله بنسبه ٢١ر٦٪ وذلك عن سنه الاساس ١٩٦٥/٦٤ ، كما يتبين فى الجدول رقم (١١) .

الجدول رقم (١١)
الانتاج المحلى الاجمالى والدخل والعماله المستهدف للخطه
القوميه الخمسيه الاولى مقارنا بنسبة الاسعار (٦٤/ ١٩٦٥)

(باسعار ١٩٦٥/٦٤ وبالمليون جنيه)

البيان	سنه الاساس الاولى ٦٥/٦٤	المستهدف فى نهايه الخطه ٦٠/٦٩	الزياده المستهدفه	
			مقدارها	٪ الى سنه الاساس
اجمالى الانتاج المحلى :	٣٤٧٤ر١	٤٩٢٧ر٧	١٤٥٣ر٣	٤١ر٨
اجمالى الدخل المحلى :	١٧٦٢ر٢	٢٤٥٣ر٢	٦٩١ر-	٣٩ر٢
اجمالى العماله (الف مشتغل) :	٧٣٠٢	٨٨٨١	١٥٧٩	٢١ر٦

المصدر : وزاره التخطيط

وكما سبقت الاشارة عند مناقشة الخطه القوميه الخمسيه الأولى ، فان الأهـــداف المدونه بصورة رقميه فى الجدول رقم (١١) لاتمثل فى الحقيقه كل أهداف الخطه القوميـــه الثانيه بل تضمنت أيضا نفس الاهداف المصاحبة للخطه القومية الأولى والتى نوقشت من قبل ويمكن ايجازها فى النقاط التاليـه :

- عداله توزيع الدخل القومى .
- تطوير هيكل الاقتصاد القومى .
- تطوير هيكل العماله .
- تدعيم ميزان المدفوعات .
- تعظيم القدرة الذاتية فى توفير الغذاء الاساسى للجماهير .

قطاع الزراعة فى الخطه القوميه الثانيه :

فيما يتعلق بقطاع الزراعه فى الخطه القوميه الثانيه ، فانه استهدف لهذا القطـاع زيادة انتاجية فى السنه الاخيره (١٩٧٠/٦٩) للخطه القوميه الثانيه بنسبه ٢٢ر٠٪ وأن يزداد الدخل المتولد منه بنسبه ٢٢ر٠٪ مع زيادة العماله بنسبه ١٣ر٦٪ وذلك عن سنـه الاساس (١٩٦٥/٦٤) كما يتبين فى الجدول رقم (١٢) .

الجدول رقم (١٢)

الانتاج والدخل والعماله المستهدف لقطاع الزراعـــة فى الخطه القوميه الثانيه مقارنا نسبه الاساس (٦٤/ ١٩٦٥)

(باسعار ١٩٦٥/٦٤ وبالمليون جنيه)

البيـــان	سنـــه الاساس ٦٥/٦٤	المستهدف فى نهايه الخطه ١٩٧٠/٦٩	الزياده المستهدفـــه	
			مقدارها	٪ الى سنه الاساس
الانتاج الزراعى	٦٧٩ر١	٨٢٨ر٦	١٤٩ر٥	٢٢ر٠
الدخل الزراعى	٤٧٧ر٠	٥٨٣ر٧	١٠٦ر٧	٢٢ر٠
العماله الزراعيه (ألف مشتغل)	٣٧٥٢	٤٢٦١	٥٠٩	١٣ر٦

المصدر : وزارة التخطيط

وجدير بالاشارة الى أن هذه الاهداف التى استهدفت لقطاع الزراعة فى الخطة القومية الخمسية الثانية ، ارتكزت على جانبين أساسيين :

- الاستمرار فى رفع الكفاءة الانتاجية لمختلف عناصر الانتاج الزراعى ، مع الحفاظ على الطاقة الانتاجيه القائمه بالاستمرار فى علاج تدهور الأراضى الزراعية .
- التوسع فى الرقعه الزراعيه ، مع اعطاء أولوية لاستكمال استصلاح الأراضى التى بدىء فيها فعلا فى الخطه الخمسيه الأولى .

كما يجدر الاشاره الى أن الزياده المستهدفه فى كل من الانتاج الزراعى والدخل الزراعى والعماله المشتغله بقطاع الزراعه ، قد اعتمدت على توجيه استثمارات قدرها ٢٨٠٫٩ مليون جنيه (باسعار ١٩٦٥/٦٤) الى قطاع الزراعة من اجمالى استثمارات القطاعات الاقتصادية الانتاجيه والخدمية والبالغة ١٦٧٠٫٢ مليون جنيه أى ما نسبه نحو ١٦٫٨ ٪ .

وعموما فانه يمكن متابعه انجازات خطه قطاع الزراعة فى الخطه القوميه الثانيه من خلال القيم المدونه فى الجدول رقم (١٣) .

الجدول رقم (١٣)

الانتاج والدخل والعماله المحققه لقطاع الزراعة فى الخطه القوميه الثانيه (٦٦/٦٥ - ٧٠/٦٩)

(بالاسعار الجاريه وبالمليون جنيه)

البيان	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
الانتاج النباتى	٦٢٤٫٦	٦٧٤٫٨	٦٩٨٫٢	٧٢٣٫٤	٧٩٧٫٤
الانتاج الحيوانى والسمكى	٢٥٩٫٤	٢٥٤٫١	٢٥١٫٨	٢٥٤٫٣	٢٧٧٫٣
اجمالى الانتاج الزراعى	٨٨٤٫٠	٩٢٨٫٩	٩٥٠٫٠	٩٧٧٫٧	١٠٧٥٫١
مستلزمات الانتاج	٢٧٥٫٥	٣١٦٫٦	٣٠٥٫٦	٢٩٤٫٤	٣٠٣٫٢
الدخل	٦٠٨٫٥	٦١٢٫٣	٦٤٤٫٤	٦٨٨٫٣	٧٧١٫٩
عدد المشتغلين بالالف	٣٨٧٧	٣٨٦٥	٣٨٩٢	٣٩٦٥	٤٠٤٨

المصدر : وزارة التخطيط

وبجانب هذه الانجازات لخطه قطاع الزراعة فيما يتعلق بالانتاج والدخل والعمالة المدونه فى الجدول رقم (١٣) ، فانه فى مجال التوسع الأفقى تم استصلاح حوالى ٢٧٦ ألف فدان .

المراجـــع

Bettelheim, C., "National Planning in India", presidency of the council of Ministers, The National Planning commission, Goverment press, Cairo, 1955.

Dovring, F., "The share of Agriculutre Population", Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, Food and Agriculture Organization of the United Nations, VIII Nos. 8 and 9 Rome, Italy, (Aug.-Sep. 1959).

Hansen, B. and G. Marzouk, "Development and Economic policy in the UAR (Egypt)", North-Holland publishing comp. Amsterdam, 1965.

Higgins, B., "Economic Development, Principles, problems and policies", W.W. Norton and comp. Inc., New York, 1959.

Jorgenson, D.W., "The Development of a Dual Economy", Economic Journal, Vol. 77, June, 1961.

Lewis W.A., "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour" The Manchester school, May, 1954.

Meier, G.M., " Leading Issues in Development, Materials and commentary," Oxford University Press, New York, 1964.

Ranis, G. and J.C. Fei, "A Theory of Economic Development," The American Economic Review, Vol. 51, Sep. 1961.